الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- بلمكي بشرى
- صفراني حنان

تحت عنوان:

دراسة الجدوى الاقتصادية المشاريع الاستثمارية في البنوك- دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك- وكالة تيارت 504

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. حواس أمين	(أستاذ التعليم العالي-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيســا
أ. ساجي فاطمة	(أستاذة التعليم العالي -جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. مسري الجيلالي	(أستاذ مساعد أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا إلا برضاه الحمد لله الذي ما اجتزنا دربًا ولا تخطينا جهدًا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل والكمال والإكمال

إلى منارة العلم والعالمين إلى إمام الذاكرين وقدوه السالكين إلى معلم المعلمين وسيد الخلق أجمعين إلى خاتم المرسلين صاحب الشفاعة يوم الدين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى القلب الحنون إلى اليد الممتدة بالعطاء والتحفيز إلى الذي سعى وبذل وكافح إلى ماوصلت إليه من الدرجة العلمية الرفيعة إلى من بذل الغالي والنفيس وإستمديت منه قوتي وإعتزازي بذاتي

والدي العزيز

إلى التي مهدت لي طريق الحياة إلى التي عاشت لإحياءِ إلى قرة عيني ونبع سعادتي إلى من جُعلت الجنة تحت قدميها إلى تلك المرأة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا

والدتي الحبيبة

إلى من قال فيهم تعالى " **سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا** " إلى الجبل الذي اسند عليه نفسي عند الشدآئد، إلى عوني بعد الله

إخوتي

إلى **جدي** العزيز **وجدتي** الغالية أطال الله في عمرهم

إلى من تحلت بالأخاء وتميزت بالوفاء والعطاء، إلى توأم روحي صديقتي الصدوقة

حنان

لكل من كان عونا وسندًا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والأزمات إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحِ التي لاطالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثماراته بفضله سبحانه وتعالى الحمد لله على ماوهبني وأن يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت والحمد لله شكرا وحبا وإمتنانا على البدء والختام

وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

بشرى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولًا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي الجامعية دمتم لي سنداً

إلى من علّمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول وسندي بعد الله، إلى من كان لي اباً ونعم الجدّ إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

جدي الغالي حفظه الله

إلى من زين إسمي بأجمل الألقاب ذلك الرجل العظيم، الذي تمنيت أن يشاركني فرحتي أبي الغالي

رحمه الله

إلى من جعل الله الجنه تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهّلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون سر قوتي ونجاحي

أمي العزيزة أدامها الله

إلى مُلهمي النجاح، إلى من قيل فيهم سنشد عضدك بأخيك، إلى الكتف الذي استند عليه دائماً

إخوتي

إلى أصدقاء السنين ورفقاء الروح، إلى من هونو تعب الطريق وشجعوني على إكمال المسيرة

صديقاتي

إلى أنيسة الروح ورفيقة القلب إلى من تحلت بالإخاء

صديقتي بشرى

حنان

الشكر

من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل

نحمد الله تعالى حمدًا كثيرًا طيبًا مباركاً ملئ السموات والأرض على ما أكرمنا به

ثم نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من:

الدكتوره الفاضلة: **ساجي فاطمة** حفظها الله وأطال في عمرها لتفضلها الكريم بالإشراف على هذا البحث وتكرمها بنصحنا وتوجيهنا حتى إتمام البحث

أعضاء لجنة المناقشة الكرام حفظهم الله لتفضلهم مناقشة هذا البحث

وفي الختام أود أن نتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في رحلتنا التعليمية، من معلمين وإداريين وأولياء أمور، لقد كانت رحلة مليئة بالتحديات والإنجازات، وكل خطوة فيها كانت تحمل في طياتها دروساً قيمة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
الشكر	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
المقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية أسس ومفاهيم	**6-35**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة الجدوى والمشاريع الاستثمارية	**8**
المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية	**8**
المطلب الثاني: ماهية دراسة الجدوى	**10**
المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بدراسة الجدوى	**13**
المطلب الأول: متطلبات دراسة الجدوى ومجالات تطبيقها	**13**
المطلب الثاني: مراحل دراسة الجدوى	**14**
المبحث الثالث: جوانب دراسة الجدوى	**18**
المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية	**18**
المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية، الفنية والمالية	**23**
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني: دراسة حالة في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك- وكالة تيارت 504	**36-66**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: البطاقة التقنية للبنك	**38**
المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك-	**38**
المطلب الثاني: تقديم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك- وكالة تيارت 504	**44**
المبحث الثاني: المشاريع التي يمولها البنك	**48**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: آليات منح القروض الاستثمارية	**48**
المطلب الثاني: آليات منح القروض الاستهلاكية	**50**
المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ممول من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504	**53**
المطلب الأول: تقديم المشروع	**53**
المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع	**57**
خلاصة الفصل	**66**
خاتمة	**68**
قائمة المراجع	**73-72**
قائمة الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول البيانية

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-01)	العوامل البيئية المحددة لصلاحية المشروع الاستثماري	20
(01-02)	مثال تطبيقي	30
(02-01)	تطبيق نسبة معدل الفائدة	49
(02-02)	أعداد الموظفين	56
(02-03)	الميزانية الإفتتاحية للمشروع	57
(02-04)	الميزانية التقديرية للمشروع	59
(02-05)	الإيرادات العامة للمشروع	61
(02-06)	التكاليف الاستثمارية للمشروع	62
(02-07)	جدول السداد	63
(02-08)	صافي القيمة الحالية	64
(02-09)	معدل العائد المحاسبي	65

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مراحل دراسة الجدوى	**17**
(01-02)	مراحل تقييم الأثر البيئي	**22**
(01-03)	مراحل دراسة الجدوى الفنية	**26**
(01-04)	تحديد معدل العائد الداخلي بيانياً	**33**
(02-01)	الهيكل التنظيمي المركزي	**43**
(02-02)	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك-وكالة تيارت 504	**45**

المختصر	المعنى بالعربية	المعنى باللغة الأجنبية
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque
CSDCA	صندوق تضامن العملات والبلديات الجزائرية	Caisse de solidarité des communes Algérienne
ONLF	الديوان الوطني للسكن العائلي	Office National du logement familial
EPLF	المؤسسة العمومية للسكن العائلي	Entreprise de promotion du logement familial
CPT	النقل المدفوع إلى	Carriage Paid To
LEP	دفتر الإدخار الشعبي	Le livret d'épargne populaire
VAN	صافي القيمة الحالية	Valeur actuelle nette
VAR	القيمة الحالية للإيرادات	La valeur actuelle des revenus
VAD	القيمة الحالية للنفقات	La valeur actuelle des dépenses
TRC	معدل العائد المحاسبي	Taux de Rendement comptable
TRI	معيار العائد الداخلي	Taux de Rentabilité Interne
DR	فترة الإسترداد	Délai de récupération
IR	مؤشر الربحية (معيار مؤشر المردودية)	Indice de Rentabilité
Rn	التدفقات النقدية السنوية الصافية الثابتة	Flux de trésorerie annuels nets
Rnt	التدفقات النقدية السنوية الصافية غير الثابتة	Flux de trésorerie annuels net non fixes
CO	رأس المال الأولي (الاستثمار المبدئي)	Capital initial

Crédit	القيمة المتبقية	**Cr**
La caisse nationale des assurances sociales	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية	**CNAS**
Algérienne des Eaux	الجزائرية للمياه	**A.D.E**

مقدمة

من بين العديد من الأنشطة الاقتصادية، تعتبر عملية الاستثمار ذات أهمية بالغة إذ تعد عاملاً حاسماً وأكثرها فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن نجاح المشروع الاستثماري يعتمد على القرارات الاستثمارية التي يقوم بها المستثمر في المراحل الأولى من المشروع، كما يعد قرار الاستثمار في المشاريع من أهم القرارات التي تواجه الأفراد والشركات. فهو قرار مصيري يُحدد مصير المشروع ومستقبل المستثمرين.

تسمح المشاريع الاستثمارية لأصحاب الفوائض المالية باستثمار هذه الفوائض في مشروعات منتجة لزيادة وتنمية رأسمالها وكذلك للدولة في تعبئة مدخراتها ومواجهة الركود واستكمال مسيرة التنمية والتجديد في هذه المشاريع، وتحقيق المردودية وهذا بمعرفة وافية للتغيرات المستقبيلة.

لذلك، من الضروري إتخاذ هذا القرار بحكمة ودقة بعد تحليل شامل لجميع العوامل المؤثرة والمخاطر المحتملة.

تعد دراسة الجدوى عملية تحليل وتقييم مُتَأنٍ لمشروع محتمل قبل البدء في تنفيذه وتهدف إلى تحديد ما إذا كان المشروع مجدياً من الناحية المالية و الاقتصادية أولا، تشمل دراسة الجدوى تحليل السوق، وتقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة، وتقييم المخاطر والعوائد المحتملة، تتضمن هذه الدراسة تحليل المعطيات المالية والاقتصادية للمشروع.

تهدف دراسة الجدوى إلى تحليل العوائد المتوقعة والتكاليف المرتبطة بالمشروع، وتحليل النتائج المتوقعة للمشروعات الاستثمارية.

ومن خلال ماذكرناه تعتبر دراسة الجدوى خطوة أساسية لتحديد مدى قابلية الاستثمار والتوجه الاقتصادي للمشروع المقترح، وتتضمن هذه الدراسة مختلف جوانب المشروع: جوانب بيئية، تسويقية، فنية وقانونية.

1. **الإشكالية:**

بناءًا على ما ذكرناه، تظهر معالم الإشكالية التي نعالجها في التساؤل الآتي:

فيما تكمن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في تمويل المشروعات الاستثمارية؟ وكيف يتم تطبيق دراسة الجدوى في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك؟.

2. **الأسئلة الفرعية:**

- ما المقصود بالاستثمار؟ وماذا نعني بالمشروع الاستثماري؟
- ما مفهوم دراسة الجدوى؟ وما الهدف من وراء دراسات الجدوى الاقتصادية؟
- كيف تساهم دراسة الجدوى المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية؟

3. **فرضيات الدراسة:**

- تمر عملية دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية بمجموعة من المراحل التسلسلية والترابطية إذ لايمكن أن تقوم المشاريع بدون دراسة هذه المراحل.
- تمثل العوامل البيئية أحد أهم المحددات لصلاحية المشروع الاقتصادي.

4. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وإختبار صحة الفرضيات إعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأننا بصدد جمع وتلخيص الحقائق النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال الوصف الدقيق للظاهرة قيد الدراسة، وللقيام بالدراسة التطبيقية إعتمدنا على منهج دراسة الحالة.

5. أدوات الدراسة:

- **الدراسة البيبلوغرافية:** من خلال البحث في مختلف الكتب والمذكرات والرسائل التي لها علاقة بموضوع بحثنا.
- **البحث في شبكة الأنترنيت:** من خلال تصفح المواقع التي لها علاقة بموضوع بحثنا.
- **القوانين والتشريعات:** القوانين والتشريعات لتي لها علاقة بموضوع بحثنا.
- **المقابلات الشخصية:** عند القيام بدراسة حالة تم إجراء مقابلات مع إطارات الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت، تلقينا بعض المعلومات والوثائق التي ساعدتنا في موضوع بحثنا.

6. أهمية الدراسة:

- أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.
- التعرف على المعايير التي يجب أن تتوفر في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية.
- المساعدة في تقييم الجوانب المالية للمشروع وتحديد مدى ربحيته المتوقعة.
- توفير معلومات مهمة لإتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

7. أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم وخصائص دراسة الجدوى والمراحل التي تمر بها.
- تقديم خلاصة عامة عن جدوى المشاريع الاستثمارية.
- التعرف على مختلف المعايير التي تعتمد عليها عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.
- بيان كيفية إعتماد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت على نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية لإتخاذ قرار تمويل المشروع.

8. **أسباب إختيار الموضوع :**

- **أسباب موضوعية:** وتتمثل في:

- دور وأهمية دراسة الجدوى في التأثير على قرار الاستثمار.
- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء تقييم ودراسة المشاريع.
- الأهمية الإستراتيجية لقرارات الاستثمار بالنسبة لمستقبل المؤسسة.

- **أسباب ذاتية:** تتمثل في:

- بغية إكتساب خبرة شخصية وإثراء المعلومات في هذا الموضوع.
- الميل الشخصي إلى البحث في مواضيع الاستثمار والتمويل.
- إرتباط هذا الموضوع بالتخصص الدراسي "**إدارة مالية**".

9. **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مصلحة القروض في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504.
- **الحدود الزمنية:** تمت دراسة قرض استثماري لإنشاء محطة وقود،2023 لمدة سبع سنوات تقديرية.
- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على كيفية القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية ودورها في تقييم المشاريع الخاصة.

10. **صعوبات الدراسة:** إن الصعوبات التي واجهناها أثناء إنجاز البحث لا تختلف في الواقع عن تلك الصعوبات التي يواجهها معظم الباحثين أهمها:

- عدم توفر المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث.
- عدم الإفصاح والتناقض في تقديم المعلومات.
- صعوبة الحصول على الوثائق والمستندات التابعة للمشروع الاستثماري للقيام بالدراسة التطبيقية.

11. **الدراسات السابقة:** دراسة الجدوى الاقتصادية من المواضيع التي كتب فيها الكثير، ومن بين الدراسات التي تعالج هذا الموضوع ما يلي:

- مذكرة ماستر في علوم التسيير فرع إدارة مالية، "**دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع الاستثمارية دراسة حالة لمنتجع سياحي على مستوى ولاية تيارت**"، جامعة تيارت 2014، من إعداد الطالبتين بخليفة حنان و بن زينب حنان، حيث تمحورت إشكالية الموضوع في مامدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية على إتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة الجدوى الفنية والمالية والطرق المستخدمة في تقييم هذه المشاريع المستخدمة، وتزويد المستثمر بآليات الدراسة من معلومات

وبيانات تساعده في اتخاذ القرارات، وتوضيح الطرق التي تجعل المشروع أكثر أمانا وتحقيقا لأهدافه، مع إبراز أهمية دراسة الجدوى المالية لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

- مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير فرع إدارة مالية، "**دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–وكالة تيارت–540**، جامعة تيارت 2019، من إعداد الطالب بالعجين رياض، تمحورت إشكالية الموضوع في كيف يمكن أن تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية وبالأخص دراسة الجدوى المالية في إتخاذ قرار تويل المشروعات الاقتصادية والتي هدفت في الجانب النظري إلى توضيح الجانب النظري لدراسات الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى توضيح مختلف الطرق والمعاييير التي من خلالها تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية، أما في الجانب التطبيقي تم دراسة مشروع استثماري متمثل في صناعة قطاع الغيار البلاستيكية الخاصة بالسيارات تيارت، لقد توصلت النتائج التي قام بها الباحث إلى ضرورة دراسة الجدوى المالية التي تعتبر كمستند يثبت ربحية المشروع ومحفز من أجل اتخاذ قرار التمويل.

أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد تطرقنا لمختلف الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث المتمثل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، التي سلطنا الضوء فيها على غير الدراسات الاخرى على الجانب المالي ودوره في اتخاذ قرار التمويل وتناولنا فيها مشروع جديد.

12. هيكل الدراسة: لقد تم بناء الموضوع وفقا لخطة محكمة مقسمة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري والجانب التطبيقي في الفصل الثاني

- **الفصل الأول:** التطرق فيه للجانب النظري تحت عنوان: "**دراسة الجدوى الاقتصادية أسس ومفاهيم**" بحيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري لدراسة الجدوى والمشاريع الاستثمارية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى مفاهيم متعلقة بدراسة الجدوى مع ذكر مجالات ومتطلبات ومراحل دراسة الجدوى، أما بالنسبة للمبحث الأخير فقد تضمن جوانب دراسة الجدوى.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تناولنا الدراسة الميدانية ألا وهي دراسة حالة لمشروع استثماري ممول من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–وكالة تيارت، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث قمنا بإعطاء لمحة عامة عن نشأة وتطور الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–، وتعريف وكالة تيارت للبنك بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك تناولنا آليات منح القروض على مستوى الوكالة، ومن ثم إعطاء نظرة حول مشروع إنشاء محطة وقود ممول من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–وكالة تيارت ودراسة تفصيلية مع تطبيق بعض المعايير المالية

الفصل الأول:

دراسة الجدوى الاقتصادية أسس و مفاهيم

المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة الجدوى والمشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول:ماهية المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: ماهية دراسة الجدوى.

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بدراسة الجدوى.

المطلب الأول: متطلبات دراسة الجدوى و مجالات تطبيقها.

المطلب الثاني: مراحل دراسة الجدوى.

المبحث الثالث: جوانب دراسة الجدوى.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية، الفنية والمالية.

تمهيد:

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية عملية واسعة الجوانب، حيث كل جانب يستلزم دراسة خاصة به في حد ذاته، فهي تتمتع بأهمية بالغة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال الراغبين بعمل استثمارات ومشاريع تجارية، وخصوصا عند طرح فكرة جديدة، إذ تساعد دراسة الجدوى على النظر في احتمال نجاح الفكرة أو فشلها، و بالتالي إرشاد الشخص إلى إلغائها قبل الخوض فيها وتكبد الخسائر، كما تعمل دراسة الجدوى على إعطاء صورة كاملة وشاملة للمشروع وذلك من جوانب عدة : تسويقية، فنية، مالية، بيئية، اقتصادية واجتماعية، قد تعطي حلولا وبدائل جديدة تفتح آفاق ملهمة للأشخاص ذوي المشاريع إلى أفكار وتحسينات لم تكن في الحسبان قد تزيد من نسبة الأرباح.

حيث تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وقسمناه إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة الجدوى والمشاريع الاستتثمارية.

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بدراسة الجدوى.

المبحث الثالث: جوانب دراسة الجدوى.

المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة الجدوى والمشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع الاستثمارية أحد أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة التنمية، لذا لابد من الإختيار الكفء للفرص الاستثمارية بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المخططة، ولمواجهة هذه المشكلة تلجأ الدول والمؤسسات إلى إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية وآليات تنفيذها التي تعتبر من الأساليب الهامة التي يمكن من خلالها الوصول إلى قرارات استثمارية جيدة، ونظرا للأهمية البالغة للجدوى الاقتصادية والدور الذي تؤديه وعلاقتها بالمشاريع الاستثمارية فقد كانت محل إهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وكذلك محل هذه الدراسة.

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية

تحظى المشاريع الاستثمارية بأهمية كبيرة كونها العنصر الحيوي والفعال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر من أهم الدعائم الأساسية التي يرتكز عليها اقتصاد أي دولة .

أولا: مفهوم المشاريع الاستثمارية

1. **مفهوم الاستثمار**: يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاك حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من إستهلاك مستقبلي أكبر.

وهو توظيف طويل الأجل لرأس المال الذي خصصته المنشأة من أجل تدعيم وضعها الاقتصادي وتحسينه، كما ينبغي إستعمال الأموال في توظيفات إنتاجية– أو خدمية– جديدة تهدف إلى خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو زيادة الطاقة الإنتاجية لاستثمارات تم تنفيذها مسبقاً[1].

2. **مفهوم المشروع الاستثماري:**

- المقصود بالمشروع الاستثماري هو وحدة إنتاجية أو تنظيم يؤلف بين عناصر الإنتاج من أجل إنتاج سلعة أو خدمة. ويتمتع بالإستقلال في إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله[2].

[1] مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة،"**دراسة جدوى المشروعات السياحية**"، ألفا للوثائق نشر–إستيراد وتوزيع كتب، الطبعة الأولى، 2018، ص15.

[2] عبد الله حسين جوهر ،"**إدارة المشروعات الاستثمارية إقتصادياً–تمويلياً–محاسبياً–إدارياً**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011، ص19.

- كما يعرف المشروع الاستثماري على أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية (أو عوائد الاستثمار) في المشروع وتحت تأثير العناصر البيئية العامة للمشروع [1].
- يقصد بالمشروع الوحدة الاقتصادية المقترحة التي توظف فيها التدفقات الاستثمارية في فترة زمنية محددة، ولهذا الوحدة الاقتصادية كيان خاص بها من حيث الإدارة، التمويل، التوظيف والإنتاج، ويرتبط كيان المشروع الاستثماري بالأهداف التي يقصدها مثل إنشاء وحدات إنتاجية جديدة، التوسع في وحدات إنتاجية قائمة أو تطوير أخرى[2].
- تتمثل مشروعات الاستثمار في أنها رابطة تعاقدية تنشأ بين المساهمين لإنشاء شركة أو شركات استثمارية داخل البلاد، وتخضع تلك المشروعات للرقابة عند إنشاء وعند ممارسة أوجه نشاطها[3].
- مما سبق يمكننا تعريف المشروع على أنه هدف مستقبلي يجب إتخاذ قرار بإنجازه أو التخلي عنه، وهو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية و بيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لإحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع.

ثانيا: خصائص المشاريع الاستثمارية

يتميز كل مشروع استثماري بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي أنشطة المشاريع الأخرى ومن أهم هذه الخصائص[4]:

- الغرض: يحدث كل مشروع لمرة واحدة فقط لتحقيق نتائج نهائية مخطط لها ويكون المشروع معقداً مما يتطلب تقسيمه إلى مهام جزئية، يجب تنفيذها لتحقيق أهداف المشروع.
- دورة الحياة: يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث يبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند إكتمال المشروع.
- الإنفرادية: يتميز كل مشروع بخصائص فريدة تميزه عن المشاريع الأخرى ويمكن القول أنه لايوجد مشروعان للإنشاء أو للبحث والتطوير متماثلة مع بعضها تماماً.

---

[1] قاسم ناجي حمندي،"**أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري و تطبيقي –الجزء الاول–**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص15.

[2] حميد جاسم الجميلي، عبد الحليم محمد جبران،"**الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع القضايا ومنظومة المعايير المستخدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023، ص43.

[3] محمد الجوهري،"**دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار دراسة مقارنة**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص8.

[4] مؤيد الفضل، محمود العبيدي،"**إدارة المشاريع منهج كمي**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص–ص20–21.

- الصراع: يواجه مدير أي مشروع مجموعة مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشروعات مع الأقسام الوظيفية في ذاتها على الموارد البشرية والمالية المتاحة.
- التداخلات: في حالة المنظمة التي تُنفذ عدة مشروعات تواجه إدارة المشروعات تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية في المنظمة ومن هذه الأقسام(التسويق، التمويل، التصنيع،...إلخ).

ثالثا: عوامل نجاح المشاريع الاستثماري

عوامل نجاح المشروع الاستثماري تشمل[1]:

- التنظيم والتخطيط والإعداد ورسم السياسات.
- تحديد الأهداف من المشروع.
- دراسة الأسواق والفرص المتاحة.
- مباشرة العمل والعمليات من إنتاج، بيع وغيرها.
- تحقيق النتائج من إيرادات وأرباح.

المطلب الثاني: ماهية دراسة الجدوى

نبعت دراسة الجدوى من صلب النظرية الاقتصادية، ومن هذا المدخل شاع إستخدام مصطلح جدوى المشاريع في العديد من الكتابات بمفاهيم مختلفة وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم تعريفاتها وأهميتها وأهدافها.

أولا: مفهوم دراسة الجدوى

تعددت المفاهيم الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية نذكر منها:

- هي عبارة عن دراسات عملية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية أو من نوع الدراسات التفصيلية أو الفنية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى إختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة. ولابد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية[2].

[1] عبد الله حسين جوهر،"**إدارة المشروعات الاستثمارية اقتصاديا-تمويليا-محاسبيا-اداريا**"، مرجع سبق ذكره، ص-ص11-12.

[2] كاظم جاسم العيساوي،"**دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص40.

- كما تعرف عل أنها منهجية لإتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والإختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لإحتمالات نجاح أو فشل مشروع اسثماري معين[1].
- تشير الجدوى لغويا إلى المنفعة والصلاحية، ودراسات الجدوى تهدف إلى تحديد صلاحية مشروع ما من عدمه، وذلك للتوجيه بإتخاذ قرار بتنفيذ المشروع والبدء في اتخاذ الخطوات التنفيذية، أو تنحية هذا المشروع جانباً لثبوت عدم جدواه[2].
- مما سبق يمكننا تعريف دراسة الجدوى على أنها أحد فروع العلوم التجارية الحديثة والتي ترتبط بكل من علم الاقتصاد بفرعيه العام والخاص وعلم الإدارة بمختلف تخصصاته والمحاسبة خاصة المحاسبة الإدارية والتكاليف.

ثانيا:أهمية دراسة الجدوى

تبرز أهمية دراسات الجدوى من إرتباطها بقرارات استثمارية، وتعبير قرارات الاستثمار في حد ذاته يستلزم الحذر والتريث لأسباب مختلفة ومتعددة أهمها[3]:

1. إن قرارات الاستثمار عادة يطول آجالها.
2. إن عائد الاستثمار دائما مؤجل، حتى لو قصرت فترة التأجيل.
3. إن المبالغ المستثمرة في المشروعات الاستثمارية عادة ما تكون مبالغ ضخمة خاصة في المشروعات العملاقة.
4. إن المشروعات الاستثمارية ستعمل في مناخ اقتصادي غير مستقر واقتصاد متحرك، إما أمور التضخم وتغيرات الأسعار وزيادتها على وجه الخصوص أصبحت واقعا ملموسا لايحتاج إلى توضيح، ويشير ذلك إلى غموض وعدم تأكد ينتظر مثل تلك المشروعات الاستثمارية عادة.

وعلى ذلك تبرز أهمية دراسات الجدوى وضرورتها، حيث أنها تمثل ضمانا وتأمينا للمشروعات الاستثمارية، وحفاظا على الأموال التي قد تستثمر في مشروعات أو مجالات دون إجراء دراسات لجدواها، مما قد يعني أن عائدها سيكون متمثلا في ضياع ما استثمر فيها.

لذلك فالمشروع الاستثماري سواء كبر حجمه أو صغر، وأيا كان نشاطه أو طبيعة إنتاجه ، لابد من إجراء دراسات الجدوى اللازمة لتقرير صلاحيته من عدمها حتى ولو لم يكن في حاجة إلى جميع هذه الدراسات مجتمعة،

---

[1]مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة،"**دراسة جدوى المشروعات السياحية**"، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2]عادل طه فايد،"**دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر الجديدة، القاهرة، 2011، ص05.

[3]عادل طه فايد،"**دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات**"، مرجع سبق ذكره، ص-ص6-7.

ويرجع ذلك إلى أن البدء في تنفيذ مشروع استثماري معين بدون إجراء دراسات الجدوى اللازمة أمر غير مقبول، خاصة مع الإتفاق على عدم ثبات المناخ الاقتصادي والظروف الاجتماعية وغيرها.

ثالثا: أهداف دراسة الجدوى

هناك هدف عام لدراسة الجدوى، وأهداف فرعية تُبرز أهمية دراسة الجدوى فدراسة الجدوى تهدف في إطارها العام إلى تقرير أفضلية القيام بالاستثمار في المشروع المقترح من عدمه.

فمن أهم الأهداف الفرعية لدراسة الجدوى نجد[1]:

- تحديد الفرص المتاحة والبديلة للاستثمار.
- وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها، وذلك لمراعاة اقتصاديات دراسات الجدوى، أو جدوى دراسة الجدوى بمعنى أن دراسة الجدوى هي دراسة اقتصادية لا يتعين الإسراف فيها.
- تعميق المفاهيم الخاصة بجميع النواحي الأساسية للمشروعات سواء كانت من الناحية التكنولوجية، الفنية، أو المالية وحتى الاقتصادية.
- التركيز على الدراسة التسويقية و الأساليب المتطورة المستعملة في التسويق وذلك بهدف تحديد حجم الطلب المحلي والخارجي.
- تحديد اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات.
- تحديد إمكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة.
- تحديد الآثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية والآثار التبادلية بين تلك المقترحات والاقتصاد ومستوياته المختلفة إقليميا ودوليا.

ومنه إبراز تلك المشروعات من خلال دورها في التأثير في اتجاهات السياسة الاقتصادية، المحلية والعالمية ودرجة التأثر بها.

[1] أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيونى، "**مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية**"، جامعة بنها، مصر، 2011، ص-ص37-38.

المبحث الثاني : مفاهيم متعلقة بدراسة الجدوى

تعتبر دراسة الجدوى أولوية لابد منها بالنسبة للمستثمرين سواء على مستوى القطاع الخاص أم العام، وذلك انطلاقا من ضرورة تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بين الإستخدامات البديلة والذي يمكن من خلاله ترشيد القرارات الاستثمارية.

المطلب الأول: متطلبات دراسة الجدوى ومجالات تطبيقها

دراسة الجدوى تتطلب عدة متطلبات لضمان تحقيق نتائج دقيقة ومفيدة، وهي تشمل مجالات متنوعة تساعد في تحديد مدى جدوى استثمار مشروع معين.

1. متطلبات دراسة الجدوى

ترتكز دراسة الجدوى الاقتصادية على عدد من الشروط أهمها[1]:

- توافر كافة البيانات والمعلومات وثيقة الصلة بالأهداف الرئيسية للمشروعات من قريب أو بعيد.
- توافر خبرة تكنولوجية وفنية واسعة لمجموعة الخبراء المتخصصين القائمين على دراسة الجدوى.
- توافر المقدرة على المعالجة الإلكترونية للبيانات.
- الحاجة إلى سعة أفق القائمين على دراسة الجدوى وإلمامهم بالعديد من المجالات والتخصصات المختلفة.
- الحاجة إلى خلفية تاريخية كبيرة عن مراحل تطور التكنولوجيا للأنشطة الصناعية المختلفة.
- الدراية الكاملة بإقتصاديات المشروعات المماثلة التي تمت على المستوى المحلي وعلى كافة المستويات في الدول الأخرى خاصة في ظل العولمة.
- الإلمام الكافي بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات مثل السياسة المالية على المستوى المحلي أو الدولي.

2. مجالات تطبيق دراسة الجدوى

في النظرة الضيقة هناك من يربط فكرة دراسات الجدوى بالمشروعات الجديدة فقط إلا أنها تعددت مجالات تطبيق هذه الدراسات، لعل أهمها ما يلي[2]:

---

[1] يحي عبد الغني ابو الفتوح،"**أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات**"، قسم المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999، ص33.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،" **دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية** "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإبراهيمية، الإسكندرية، 2002، ص-ص-ص32-33-34.

- **دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:** وهذا المجال هو من أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد.
- **دراسة الجدوى للتوسعات للمشروعات القائمة:** وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا لدراسة الجدوى تكون أمام حالة المشروع القائم بالفعل ويعمل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري فيه من خلال إقامة مصنع تابع مثل مصنع للملابس الجاهزة لإحدى مشروعات الغزل والنسيج القائمة.
- **دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:** وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو إستبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد إنتهاء العمر الإفتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الإختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل وإختيار البديل الأفضل.
- **دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي:** وتبرز أهمية هذا المجال نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية، وهي الثورة الصناعية الثالثة، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد التنافسية مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير.

المطلب الثاني : مراحل دراسة الجدوى

تتمثل مراحل دراسة الجدوى في:

- **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة الخاصة بدراسة المشروع من جميع الجوانب وإعداده للتنفيذ عبر مرحلتين أساسيتين هما[1]:

✓ **الفكرة الأولية الخاصة بالمشروع (توفر الفرصة):** تعني أن هناك فرصة استثمارية وحاجة اقتصادية واجتماعية للمشروع، وهذه الفرصة تتحدد من خلال المعرفة بإحتياجات السوق والمستهلكين، لسلع أو خدمات معينة، وأن هذه الفرصة متاحة كون أن النشاط الخاص بها غير مشبع تماما.

✓ **تبلور الفكرة:** في ضوء معطيات ونتائج الفرصة الاستثمارية المتاحة في قطاع أعمال معين، يبدأ المستثمر بالتفكير العميق لكيفية الإستفادة من هذه الفرصة المتاحة، وإمكانية تحويلها أو ترجمتها إلى واقع عملي، حيث يتولى دراسة وتحليل هذه الفرصة ومقارنتها بإمكانيته المالية والبشرية وقدرته على النجاح فيها، وفي كثير من الأحيان يتعمق المستثمر في هذه المرحلة حيث يسأل ويستشير ويحاول أن يطلع على أداء ومنتجات المشروع المماثلة ومستوى الأرباح والمخاطر والتكاليف واحتمالية الإستمرار والنمو والقدرة التنافسية وحجم السوق والأبعاد القانونية والتشريعية في هذا المجال وماهية الإعفاءات والتسهيلات الحكومية ومعدلات الضرائب وغيرها من الأمور التي يراها ضرورية.

[1] فلاح حسن الحسيني، **"إدارة المشروعات المصغرة"**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص85.

- **المرحلة الثانية "دراسة الجدوى الأولية"**: وتسمى هذه الدراسة في بعض الأحيان بدراسة ماقبل الاستثمار. ويكون الغرض منها هو توضيح الهدف الرئيسي من إقامة المشروع وإعطاء فكرة أولية واضحة عن مستلزماته المادية والمالية والبشرية، وكذلك المنافع والمردودات المتوقعة منه بصورة تقريبية، بحيث تساعد نتائج هذه الدراسة على إتخاذ قرار حاسم بشأن المضي في إعداد دراسة الجدوى التفصيلية[1].

يخضع المشروع في هذه المرحلة إلى دراسة سريعة ومختصرة للجوانب التالية:

- تحليل الطلب ودراسة السوق.
- برامج الإنتاج والطاقة.
- المدخلات من المواد الخام.
- الموقع الملائم.
- الأيادي العاملة.
- تحليل الربحية التجارية.

وبعد دراسة هذه الجوانب للمشروع يمكن إتخاذ أحد القرارات التالية أو البدائل التالية:

1) المعلومات التي تم تجميعها تبين أن المشروع غير صالح للتنفيذ.
2) المشروع المقترح يعتبر ذا جدوى مالية جيدة على ضوء دراسة الجدوى التمهيدية.
3) هناك بعض الجوانب الفنية تحتاج إلى دراسة أعمق وأكثر تفصيلا، وهذا يتطلب وقتا أطول وتكلفة أكبر.

ويجب التأكيد هنا على أن دراسة الجدوى التمهيدية تتناول معظم الجوانب التي هي أساسا موضوع دراسة الجدوى التفصيلية، والفرق بين المرحلتين هو درجة التفصيل، الوقت المخصص، والتكاليف، ففي دراسة الجدوى التمهيدية، يكون التفصيل والتكاليف أقل، والوقت أقصر. وبهذا لايمكن أن تكون دراسة الجدوى الأولية للمشروع بديلا عن دراسة الجدوى التفصيلية له. إلا أنه قد يكتفي بها في بعض الأحيان من قبل بعض الجهات الاستثمارية وخاصة بالنسبة لبعض المشاريع البسيطة وغير المعقدة[2].

- **المرحلة الثالثة "دراسة الجدوى التفصيلية"**: تعتبر مرحلة إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية من أهم وأدق المراحل التي يمر بها المشروع نظرا لكونها تحدد مستقبله. لذلك يجب أن تناط مهمة إعداد هذه الدراسة بجهة إستشارية متخصصة وذات خبرة جيدة. وبالنظر لأهمية هذه الدراسة، فإن البيانات والمعلومات التي تتضمنها يجب

[1] صباح اسطيفان كجة جي، **"دراسات الجدوى الاقتصادية والأساليب الكمية لتقييم المشاريع الصناعية"**، بيت الحكمة، بغداد، 2008، ص7.

[2] محفوظ جودة،حسين اليحي، **"تحليل وتقييم المشاريع"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، القاهرة، 2008، ص51.

أن تكون واقعية وحديثة قدر الإمكان، ومرتبة بشكل منظم ودقيق يجعل جميع جوانب المشروع مغطاة بصورة وافية، وهذا يسهل عملية تقييم جدوى المشروعات وفقا للأسس المعتمدة. تتضمن تقارير الجدوى التفصيلية عدة فصول، يضم كل منها دراسة وتحليلا وافيا لجانب من جوانب المشروع الرئيسية وتعزز بملاحق تضم كافة البيانات ذات العلاقة[1].

هذه الدراسات تشمل مايلي:

- دراسة الجدوى البئية.
- دراسة الجدوى التسويقية.
- دراسة الجدوى الفنية والهندسية.
- دراسة الجدوى المالية.
- دراسة الجدوى الإجتماعية.
- التقرير النهائي للمشروع.

- **المرحلة الرابعة "تقييم المشروع الاستثماري"**: المقصود بإصطلاح تقييم المشروع هو تقييم المشروع قبل التنفيذ، وتستهدف هذه العملية مراجعة دراسة الجدوى ومؤشراتها المالية، الفنية، الاقتصادية والتنظيمية. فيتم إستخدام مجموعة من الأساليب والتقنيات المالية والاقتصادية لتقييم جدوى الاستثمار في هذا المشروع من ناحية الربحية التجارية، ولربما الربحية الاجتماعية كذلك[2].
- **المرحلة الخامسة "اتخاذ القرار الاستثماري والبدء بالتنفيذ"**: في ضوء نتائج تقييم المشروع الاستثماري، سيلجأ صاحب المشروع إلى مرحلة دقيقة وحسمة ألا وهي إتخاذ القرار بالبدء أو التخلي بشكل نهائي عن المشروع ومن أهم العوامل المؤثرة في هذا القرار وهي العوامل المالية، فإذا كان المشوع سيتوقع له أن يحقق عوائد وأرباح ومستوى المخاطرة فيه معقولة فإن القرار سيكون بقبول المشروع. وبعد إتخاذ القرار الاستثماري بالموافقة على المشروع كونه مشروع يتوقع له النجاح والاستمرارية فإنه سيتم البدء بتنفيذه[3].

ويمكن أن نوضح الخطوات السابقة في الشكل التالي:

[1] صباح اسطيفان كجة جي،"**دراسات الجدوى الاقتصادية والاساليب الكمية لتقييم المشاريع الصناعية**"، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] محفوظ جودة،حسين اليحي،"**تحليل وتقييم المشاريع**"، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] فلاح حسن الحسيني،"**ادارة المشروعات المصغرة**"، مرجع سبق ذكره، ص86.

الشكل (01-01): مراحل دراسة الجدوى

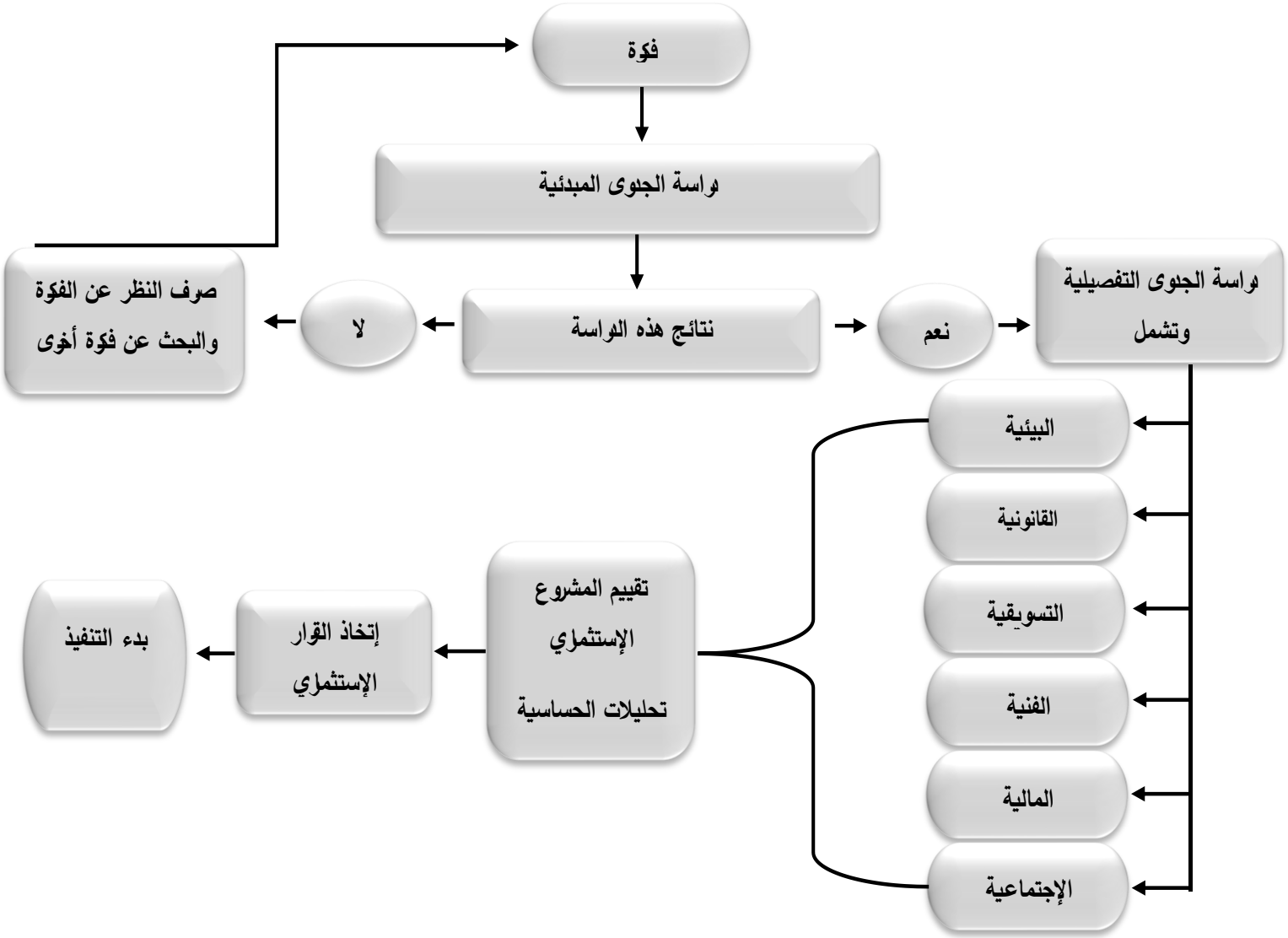

شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام،"**دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2009، ص35.

المبحث الثالث : جوانب دراسة الجدوى

قد شاع إستخدام إصطلاح دراسة جدوى المشروع في العديد من الكتابات بمفاهيم عدة تتراوح بين نطاق ضيق وآخر واسع إلا أن الجميع اتفق على أنها عملية تقييمية ينبغي أن توفر فهما عميقا وبيانات دقيقة عن الاستثمار والحلول البديلة لفكرة المشروع وعلى الرغم من أنها مشابهة في مضمونها لدراسة الجدوى التمهيدية إلا أنها تتضمن تبريرات دقيقة لإفتراضات جرى تقييمها من ناحية مهنية متخصصة.

المطلب الأول : دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية

تدعم دراسة الجدوى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفر معلومات دقيقة حول الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع، مما يساعد على تقييم جدوى الاستثمار واتخاذ القرار.

أولا: دراسة الجدوى البيئية

1) **تعريف دراسة الجدوى البيئية:** تتعدد التعاريف المستخدمة لدراسة الجدوى البيئية تبعاً لنوع وتوجه المحلل ونظرته إلى البيئة وعليه يمكن تعريفها على أنها:[1]

- "عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة هدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان".
- كما تعرف بأنها "درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي". وبتعبير موجز تمثل دراسة الجدوى البيئية "المنفعة البيئية".

2) **أهداف دراسة الجدوى البيئية:**

يتمثل الهدف الأساسي من دراسة الجدوى البيئية في التعرف على"العوامل البيئية المحيطة بالمشروع وتشخيصها والتنبؤ بها. وتحديد آثارها وتحديد الفرص التي تتيحها، والقيود التي تفرضها بما يساعد على تحقيق فعالية المشروع الاستثماري وتقدير جدارته البيئية".

ويمكن تحديد أهدافاً أكثر تفصيلاً وتحديداً على الوجه التالي:

- التشجيع على إجراء تحقيق شامل وكامل ومتعدد التخصصات عن البيئة والأضرار المحتملة (الكمية والنوعية، والسلبية، الآنية والمستقبلية)، وتحديد الإجراءات الوقائية والتعويضية اللازمة وبدائلها وطرق معالجتها.

[1] أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة ،**دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**،العدد السابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009، ص-ص 338-340.

- تحديد مجمل المؤثرات البيئية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المشروع.
- إشراك أفراد المجتمع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأحوال البيئة التي يعيشون فيها.
- تفادي الغرامات المالية والعقوبات المختلفة للمخلفات البيئية، والتي قد تصل إلى إغلاق المنشأة أو الحبس وغيرها من العقوبات التي تعيق النشاط الاقتصادي.

3) خصائص دراسة الجدوى البيئية

تتميز بعدة خصائص لعل أهمها:

•**التعامل مع المستقبل:** لما كانت دراسة الجدوى تعني دراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد غير محدد من السنوات. فدراسة الجدوى البيئية لا تختلف عن هذا الجانب التحليلي وهي بذلك دراسة مستقبلية من معطيات قائمة، ما يجعل محتواها ونتائجها

تمثل تقديرات محتملة بنسب متفاوتة من عدم اليقين.

- **مبدأ العمومية:** تصف مثل هذه الدراسات بالعمومية وهي لازمة لكل أنواع المشاريع مهما كانت أهدافها، حيث نجدها مطلوبة للمشاريع العامة والخاصة، كما نجدها مطلوبة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدماتية وهكذا.
- **عنصر الزمن:** يمثل عنصر الزمن الفترة الزمنية بين الإعداد لدراسة الجدوى البيئية والحصول على الترخيص وموافقة الجهات المختصة وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع. ويتفاوت الوقت اللازم للدراسة البيئية بتفاوت نوع المشروع المزعم القيام به، حجمه، ومقدار نوعية البيانات البيئية المتوفرة.
- **المرونة:** تتسم الدراسة البيئية بالمرونة، فهي مصممة بحيث تتلاءم مع مختلف أنواع المشاريع فالمرونة نعني بها إمكانية ملائمة وتكييف نتائج الدراسة عند ظهور متغيرات جديدة لم تؤخذ في الإعتبار، فليست هناك مجموعة ثابتة من القضايا التي ينبغي معالجتها في أي دراسة بيئية.
- **الفعالية:** تتسم دراسة الجدوى البيئية بأكبر قدر من الفعالية حيث تتوفر نتائجها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المشروع، حتى ولو كانت نتائجها أولية، ففي ذلك الوقت يمكن إجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون مرغوبة من وجهة النظر البيئية.
- **عنصر التكلفة:** تتفاوت التكلفة اللازمة لإعداد دراسة الجدوى البيئية بتفاوت نوع المشروع وحجمه ودرجة تشابكه وتعقده ونوعية البيانات البيئية المطلوبة لتقييمه وتقدير آثاره. لذلك تحمل الدراسة البيئية أصحاب المشروع تكاليف مالية إضافية.

4) مراحل تقييم الأثر البيئي على المشروع الاستثماري

إن التقييم البيئي يمر بمراحل يساوي عددها إلى عدد مراحل تطور المشروع.

وهذه المراحل هي[1]:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة التقييم المبدئي للأثر البيئي، و يتم فيها تحديد مجموعة العوامل البيئية التي نقوم بدراستها لتقييم مدى صلاحية المشروع بيئيا.

ويمكن تلخيص تلك العوامل في الجدول التالي:

الجدول(01-01): العوامل البيئية المحددة لصلاحية المشروع الاستثماري

المخلفات	الأخطار	الإتلاف للموارد	الإتلاف والتدهور للهياكل الاجتماعية
- المواد الملوثة للهواء. - الغازات. - الغبار. - الأدخنة، والنفايات السامة. - المواد الكيميائية. - المواد الخطرة.	- خطر الحوادث التي تؤثر في البيئة الاجتماعية الطبيعية عند التنفيذ والتشغيل. - المخاطر الصحية التي يتعرض لها العمال والموظفين.	- الأضرار المباشرة عن طريق التضرر المباشر للأرض من خلال تحقيق إنتاجية الأرض. - انقراض بعض الحيوانات والنباتات.	- تشريد السكان بسبب المشاكل الصحية التي يسببها لهم المشروع. - ظهور بعض الأوبئة نتيجة الظروف غير الصحية لمخلفات المشروع. - تأثر عادات وتقاليد المنطقة.

المصدر: أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيونى، "**مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية**"، جامعة بنها، مصر، 2011، ص208.

[1] أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيونى، "**مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص-ص89-90.

- **المرحلة الثانية:** من التقييم فلا بد من انتقال مجموعة متخصصين من اللجنة القائمة بالمشروع إلى موقع المشروع وذلك للقيام بدراسة مهمة حول الأثر البيئي للمشروع وأن نأخذ بعين الإعتبار أجهزة مراقبة التلوث والتصفية الواجب توفرها والتي تتلاءم مع الموقع.
- **المرحلة الثالثة:** والأخيرة، فهي خاصة بإعداد التقرير النهائي الذي يقدم للسلطات المختصة بتقديم التصريح بالإنشاء. وذلك مع تضمينه لكل الإجراءات المقترحة لتخفيف الآثار البيئية الضارة والناتجة عن المشروع.

ويمكن لنا تبيين مراحل التقييم في الشكل التالي:

الشكل(02-01): مراحل تقييم الأثر البيئي.

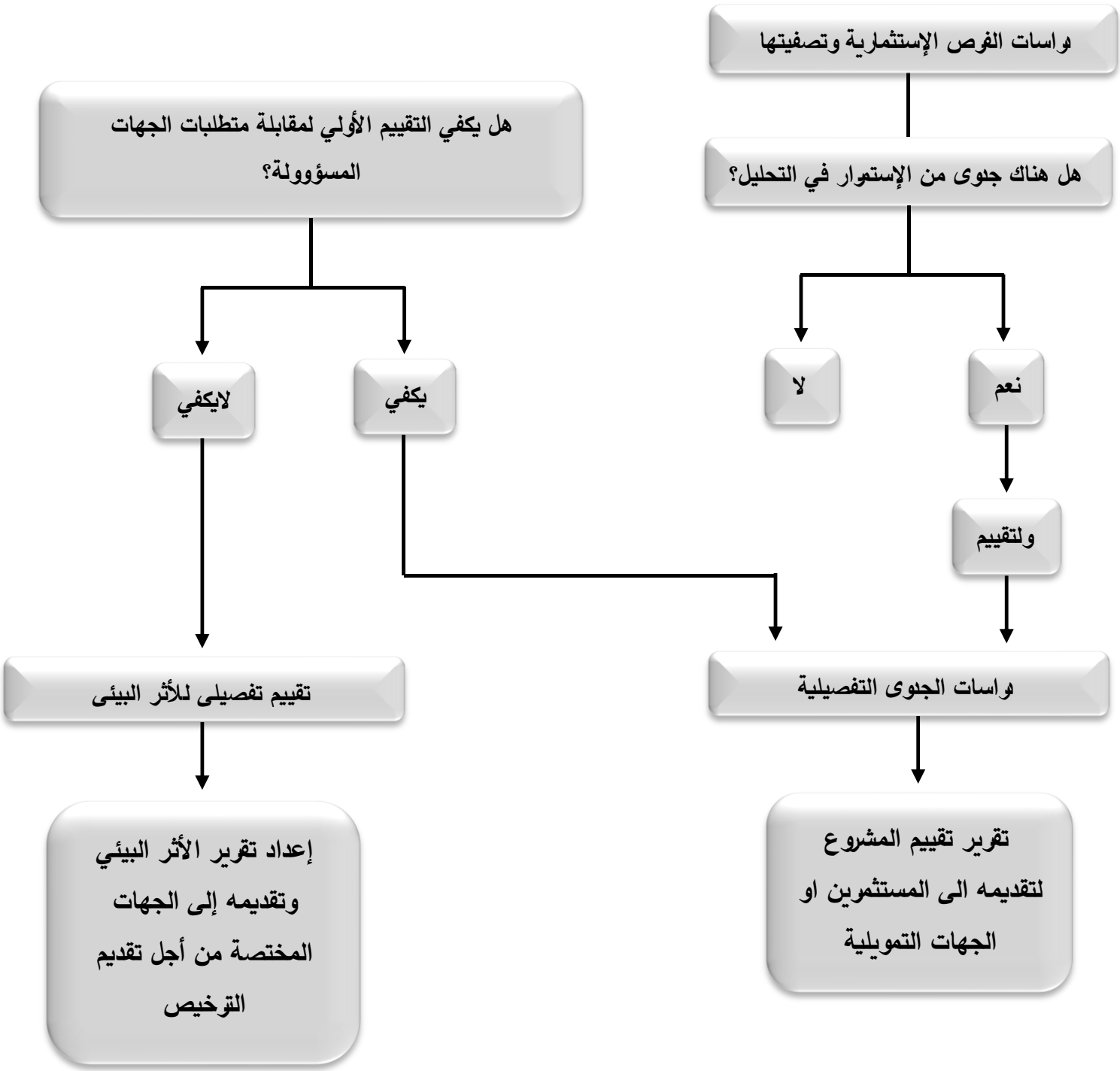

المصدر:أحمد عبد الرحيم زردق محمد سعيد بسيوني "**مبادئ دراسات الجدوى الإقتصادية**"، جامعة بنها، مصر، 2011، ص91.

وهي عبارة عن مجموعة جداول من البيانات، والتي يتضمن كل منها على أنشطة المشروع التي قد تؤثر في البيئة، مع المجالات والعوامل البيئية التي قد تتأثر بها، وبالتالي فهي تبين الروابط والعلاقة الموجودة بين أنشطة المشروع والعوامل البيئية.

ثانيا: دراسة الجدوى الاجتماعية والاقتصادية

إن المشروعات التي يقوم بها القطاع العام تستهدف خدمة المجتمع وتقديم الخدمات العامة أو السلع التي يعتبرها المجتمع عامة مثل خدمات الكهرباء، والمياه، وخدمات الطرق والموانئ والمطارات واستصلاح الأراضي الزراعية لذلك فإن أي مشروع يجب أن يدرس النواحي الاقتصادية لمنافع المشروع وتحديد جمهور المنتفعين، كذلك أهمية المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية المرغوبة، أو استغلال الثروات الطبيعية للبلد، وأهم الجوانب الاقتصادية التي تتضمنها الدراسة هي [1]:

- أثر المشروع على العدالة أو توزيع الدخل وأثره على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود بالمجتمع.
- دور المشروع في إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية من السكان.
- أثر المشروع على خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة البطالة.
- دور المشروع في توفير العملات الأجنبية ومساعدة ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية والمالية

دراسة الجدوى هي عملية تحليلية تشمل جوانب عديدة منها التسويقية والفنية والمالية للمشروع، هذه الدراسات الثلاثة تعمل معاً لتقديم صورة شاملة لجدوى المشروع وتساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أولا:دراسة الجدوى التسويقية

1. مفهوم دراسة الجدوى التسويقية

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع، مجموعة الإختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الإفتراضي أم لا، وتتمحور حول تقدير الإيرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة وما إذا كانت أسواقاً محلية أو أسواقاً خارجية يتم التصدير

[1] محفوظ جوده، حسين اليحي،"**تحليل وتقييم المشاريع**"، مرجع سبق ذكره، ص37.

إليها وتبنى على نتائج دراسة الجدوى التسويقية باقي الجوانب لدراسات الجدوى الاقتصادية التفصيلية الخاصة بالمشروع بل ويتوقف عليها الإستمرار في تلك الدراسات من عدمه[1].

كما تعرف على أنها المجموعة من البحوث والدراسات التسويقية، تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محددة ومشروعات معينة، خلال فترة مقبلة أو مستقبلية[2].

2. خصائص دراسة الجدوى التسويقية

تتصف دراسة الجدوى التسويقية بمجموعة من الخصائص نذكر منها[3]:

- تتطلب دراسة الجدوى التسويقية العديد من أساليب التحليل والتنبؤ لدراسة السوق وتقدير الطلب بأكبر درجة ممكنة من الدقة.
- تتباين إمكانية القيام بدراسات الجدوى التسويقية ويختلف مستوى دقتها بمدى توافر وتقدم الأساليب الكمية وتمثيل العينة المختارة في الدراسات الميدانية اللازمة لدراسة السوق بدرجة عالية من الكفاءة.
- يؤثر حجم السوق ودرجة المنافسة في إجراء دراسات الجدوى التسويقية حيث أن درجة التعقيد في السوق ونوع وحجم البيانات المطلوبة يختلف بإختلاف حجم السوق ودرجة المنافسة.
- إن إمكانية التوصل إلى مؤشرات عامة ومحددة عن السوق ومن ثم مدى إمكانية تقييم نتائج دراسة الجدوى التسويقية بل ومدى فعاليتها تتوقف على خصائص السوق من حيث مدى تجزئتها ووسائل وتكاليف الإنتقال بينها والتباين الاجتماعي والاقتصادي فيما بينها.
- تدخل دراسة الجدوى التسويقية، وتحليل إمكانية تسويق منتجات المشروع المقترح في صلب دراسات بحوث التسويق والمباشرة في إختيار ما يناسب أهداف المشروع ودراسة السوق من فرضيات ونماذج تساعد على التبؤ في الظروف الاقتصادية العامة المحتملة التي يتوقع أن يمر بها المشروع المقترح[4].

---

[1]–عبد المطلب عبد الحميد، "**دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية** "، مرجع سبق ذكره، ص–ص103–104.

[2]–سعيد عبد العزيز عثمان، "**دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص36.

[3]عبد المطلب عبد الحميد،"**دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**"، مرجع سبق ذكره، ص–ص105–106.

[4]–حمندي قاسم ناجي،**أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي ج1**، مرجع سبق ذكره، ص133.

3. أهداف دراسة الجدوى التسويقية

من خلال التعريف بدراسة الجدوى التسويقية، يمكن تحديد عدد من الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال القيام بهذه الدراسة نذكر منها[1]:

- تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ومعدلات نموه، وتحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب، والشريحة التسويقية للمشروع.
- تحديد هيكل ونوع السوق ودرجة المنافسة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع، بالإضافة إلى تحديد التقسيم الجغرافي والقطاعي وحسب نوعية المستهلكين ودخولهم وأعماره.
- تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل، وتخطيط الإستراتيجية السعرية.
- تحديد مدى إمكانية تسويق المنتوج المزعم إنتاجه وتقديمه للسوق مع التوصيف الدقيق للمنتوج والسوق الخاص بهذا المنتوج.
- تحديد الحملات الإعلانية والترويجية الخاصة بالسلع والخدمات محل الدراسة.
- تقدير وتوصيف العرض الحالي والمستقبلي، ثم تقدير الفجوة التسويقية قصد تحديد حصة المشروع في السوق، بحجم الإنتاج الملائم طوال العمر الإفتراضي للمشروع، مع الأخذ بعين الإعتبار ردود فعل المستهلكين والمنافسة.

ثانيا: دراسة الجدوى الفنية

- **مفهوم دراسة الجدوى الفنية:**

تعتبر دراسة الجدوى الفنية المحور الأساسي لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقديرات التكاليف الرأسمالية، المصروفات والتكنولوجيا المستعملة.

كما تعرف على أنها مجموعة من الإختبارات والتقديرات والتصورات المتعلقة ببحث مدى إمكانية، وإقامة المشروعات الاستثمارية فنياً وتنطوي على مجموعة من الدراسات التي يمكن من خلالها التأكد من جدوى وسلامة تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية من عدمه[2].

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، "**دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية** "، مرجع سبق ذكره، ص-ص104-105.

[2] مؤيد الفضل،"**تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**"، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص-ص31-32.

- **مراحل دراسة الجدوى الفنية:**

الشكل(03-01) يوضح المراحل التي تمر بها دراسة الجدوى الفنية:

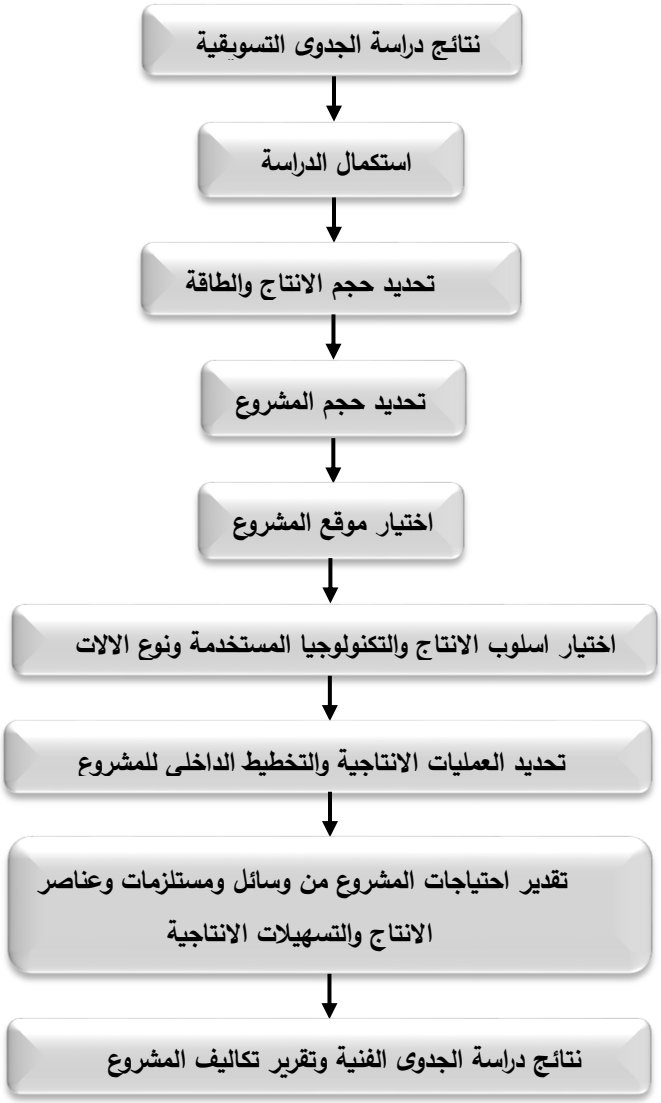

المصدر: فلاح حسن الحسيني، "**ادارة المشروعات المصغرة**"، ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص90.

- **خصائص دراسة الجدوى الفنية:**

تقوم دراسة الجدوى الفنية على التخطيط وإعداد الطاقات الإنتاجية للمشروع وهذا على أساس ما تم الحصول عليه من خلال دراسات الجدوى التسويقية، وتتميز دراسة الجدوى الفنية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- تحديد حجم الإنتاج.
- الطاقات المتاحة.
- أسلوب الإنتاج وتوفير البيانات اللازمة لتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية[1].
- توفر المواد الأولية اللازمة للإنتاج بشكل مستمر.
- توفر الآلات والمعدات اللازمة للعمل والإنتاج.
- توفر الأيدي العاملة (الماهرة وذو كفاءة) اللازمة والتي تتميز بالأداء الفعال والكفء.
- توفر الإدارة والقيادة الفعالة والأصول المعرفية اللازمة لإنجاز المهام الإدارية والفنية بشكل دائم ومستمر.
- توفر الموقع المناسب لإقامة المشروع، حيث من المفروض أن يتم إختيار الموقع وفقا للمواصفات الاقتصادية وبما يتضمن أقل تكاليف النقل والإنتاج، ويقدر تعلق الأمر بالمشاريع الإنتاجية، فإنه يفترض أن يحقق المواصفات الفنية التالية:
- أن يكون قريبا من مصادر الحصول على المواد الأولية والطاقة والأسواق.
- أن يضمن النمو والتطور المتوازن للأقاليم والمناطق الجغرافية.
- أن يكون في مكان يتميز بالظروف المناخية المناسبة.
- وفرة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة اللازمة للموقع الجديد.
- أن يكون في مكان يتميز بوفرة القوى العاملة.
- أن يتضمن التكامل والتخصص الصناعي.
- أن لا يؤثر على البيئة بل بالعكس ينبغي أن يعززها بما يضمن إزدهار المنطقة سياحياً وإجتماعياً[2].

[1] سعد صادق، "**إدارة المشروعات**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص52.

[2] مؤيد الفضل، "**تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**"، مرجع سبق ذكره، ص-ص31-32.

ثالثا: دراسة الجدوى المالية

- **مفهوم دراسة الجدوى المالية:**

تعرف دراسة الجدوى المالية بأنها "تجميع بيانات السوق والبيانات الفنية والتعبير عنها في صورة قوائم مالية مقدرة، وتستخدم البيانات التي يتضمنها التحليل المالي في تحديد درجة مقابلة المشروع لمعايير الاستثمار الموضوعة (درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية)"[1].

تهدف دراسة الجدوى المالية إلى ترجمة المشروع إلى قيم وأرقام مالية، وهذه الأهداف تتمثل في[2]:

- تقدير تكاليف المشروع الرأسمالية.
- تقدير تكاليف التشغيل والصيانة لعدة سنوات.
- تقدير إيرادات المشروع لعدة سنوات.
- تقدير مبيعات المشروع الكمية لسنوات العمر الاقتصادي للمشروع.
- وضع خطة تمويل للمشروع وتحديد هيكل رأس المال.
- تقدير ربحية المشروع المتوقعة حسب المعايير المختلفة.

- **عناصر دراسة الجدوى المالية:**

تهتم دراسة الجدوى المالية بالعناصر التالية[3]:

- مدى كون راس المال كافي لإقامة واستمرارية المشروع.
- هل أن المشروع من الناحية الاقتصادية ناجح ويستطيع أن يغطي كافة تكاليفه ويمكن أن يحقق هامش ربح مناسب، وذلك بالقياس إلى مايمكن أن يحقق نفس رأس المال فيما لو أودع في البنك.
- هل سوف تكون هناك حاجة للإقتراض من البنوك وماهو نوع القروض وماهو سعر الفائدة وهل سوف يستخدم القرض لدعم العمليات التشغيلية.
- هل أن العائد المتوقع من إقامة المشروع تمنحه بالنسبة لمالك المشروع وهل هناك إستراتيجية مستقبلية منه.

[1] محمد صالح الحناوي،"**مذكرات في دراسة جدوى المشروع**"،الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992، ص151.

[2] محفوظ جودة،حسين اليحيى،"**تحليل وتقييم المشاريع**"، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] مؤيد الفضل،**تقييم وادارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**"، مرجع سبق، ص32.

- **المعايير المالية لتقييم المشروعات:**

1. معايير تقييم المشروعات الاستثمارية في ظروف التأكد:

توجد عدة معايير للتقييم تستعمل لإتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع وللمفاضلة بين المشاريع نذكر منها:

1_1 معيار فترة الإسترد"DR": هذا المعيار يقدم لنا المشروع الذي يسترد استثماراته في أسرع وقت ممكن. ففترة الإسترداد هي تلك المدة التي تجعل المشروع في عتبة المردودية، أي لا يحقق لا ربح ولا خسارة، وبعبارة أخرى، تعرف فترة الإسترداد بالزمن اللازم الذي تتساوى من خلاله مجموع عوائد الاستغلال للمشروع مع رأس المال المستثمر[1].

يتم حساب فترة الإسترداد كما يلي:

الحالة الأولى: تساوي التدفقات النقدية السنوية الصافية

$$DR=CO\div Rn$$

حيث:

CO : رأس المال الأولي (الاستثمار المبدئي).

Rn : لتدفقات النقدية السنوية الصافية الثابتة.

مثال: مستثمر يقوم بدراسة مشروعين من أجل إختيار أحدهم وكانت التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بهما على التوالي 800000،1000000دج (تدفقات سنوية صافية ثابتة) فإذا علمت أن قيمة الاستثمار الأصلية تقدر ب 6000000 لكل منهما فما هو الاستثمار الأفضل وفقا لمعيار فترة الإسترداد؟.

الحل:

$$DR=CO\div Rn$$

$$DR_1=6000000\div 800000=7.5 \quad ، \quad DR_2=6000000\div 1000000=6$$

بما أن DR1>DR2 فإن أفضل استثمار وفقا لمعيار فترة الإسترداد هو الاستثمار الثاني لأنه يسترجع كافة تكاليفه خلال 6 سنوات.

[1] محمد البشير مركان، **معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد**، مجلة االقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد01، الجزائر، مارس 2020، ص13.

الحالة الثانية: التدفقات النقدية الصافية غير ثابتة

تحسب فترة الإسترداد في حالة التدفقات النقدية غير ثابتة كالآتي:

فترة الإسترداد= (عدد السنوات التي تغطي الاستثمار المبدئي + الإستثمار المبدئي− الحصيلة النقدية للسنوات السابقة)÷(الحصيلة النقدي اللاحقة−الحصيلة النقدية للسنوات السابقة).

2_1 معيار معدل العائد المحاسبي"TRC": يعبر هذا المؤشر عن نسبة الربح الصافي السنوي المتوقع للمشروع المقيم مقارنة بالتكاليف التخمنية له بعد إقتطاع المستحق الضريبي، وبالتالي فهو يقيس مردودية الأموال المستثمرة اعتمادا على الوثائق المحاسبية[1].

ويتم إستخدام هذا المعدل كمايلي:

معدل العائد المحاسبي= (متوسط العائد المحاسبي÷الإستثمار المبدئي)×100%

معدل العائد المحاسبي= مجموع التدفقات الصافية السنوية÷العمر الإنتاجي للمشروع

في بعض الأحيان تكون هناك قيمة باقية للاستثمار في نهاية عمره الإنتاجي وعليه يصبح العائد المحاسبي كمايلي:

TRC=(MRn ÷CO-Cr)×100%

مثال: مؤسسة تريد الاستثمار في أحد المشاريع وبعد دراسة عدد منها تم تقديم مشروعين للإدارة لفصل وإختيار أحدهما وكانت مميزات المشروعين موضحة كما في الجدول التالي:

الجدول(02−01): مثال تطبيقي

سنوات / ادلة	CO	RNT						
		1	2	3	4	5	6	7
A	2500000	3000000	5000000	7700000	9000000	9000000	6300000	1000000

[1]طويطي مصطفى،"**التقييم المالي للمشاريع**"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020−1441ه، ص71.

B	2200000	2000000	2400000	5000000	6000000	4400000	\	\

الحل:

$$\mathbf{MRn} = \frac{\sum_{t=1}^{n} \mathbf{Rnt}}{\mathbf{n}} \quad ، \quad \mathbf{TRC} = \frac{\boldsymbol{MRn}}{\boldsymbol{Co-Cr}} \times \mathbf{100\%}$$

المشروعA :

$$\mathbf{M\ Rn} = \frac{3000000+5000000+7700000+9000000+9000000+5300000+1000000}{7}$$

$$= 5714285.714$$

$$\mathbf{TRC} = \frac{5714285.714}{2500000} \times 100\% = 22\% > 20\%$$

المشروع**A** مقبول

المشروع B:

$$\mathbf{M\ Rn} = \frac{2000000+2400000+5000000+6000000+4400000}{5} = 3960000$$

$$\mathbf{TRC} = \frac{3960000}{2200000} \times 100\% = 18\% < 20\%$$

المشروع **B** مرفوض

التعليق:

- بما أن :

$TRC_B < 20\% < TRC_A$

- فإن أفضل مشروع هو المشروع **A** وبالتالي شراء اللآلة **A**.

3_1 معيار صافي القيمة الحالية"VAN": يقصد بالقيمة الحالية "كم يساوي مبلغا ما حاليا يتدفق في المستقبل في سنة أو سنوات لاحقة".

إن معيار صافي القيمة الحالية لأي إقتراح أو بديل يشير إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات الخارجة[1].

[1]كاضم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005-1425هـ، ص_142.

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$VAN=VAR-VAD$$

بحيث أن:

VAN : صافي القيمة الحالية.

VAR : القيمة الحالية للايرادات.

VAD : القيمة الحالية للنفقات.

4_1 معدل العائد الداخلي "TRI": يعبر معدل العائد الداخلي للمشروع عن الكفاية الحدية للاستثمار، ويعرف بأنه سعر الخصم الذي تتساوى عنده قيمة الاستثمار المبدئي مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية طوال فترة حياة المشروع[1].

وتظهر معادلة حساب معدل العائد الداخلي كلآتي:

$$TRI=i_1+\frac{VAN_1(i_2-i_1)}{VAN_1-VAN_2}$$

بحيث أن:

i_1: معدل الخصم الصغير الذي يعطينا قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية.

i_2: المعدل الأكبر الذي يعطينا قيمة سالبة لصافي القيمة الحالية.

VAN_1: صافي القيمة الحالية الموجبة بإستخدام المعدل الصغير.

VAN_2: صافي القيمة الحالية السالبة بإستخدام المعدل الأكبر.

[1] مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، **دراسة جدوى المشروعات السياحية**، مرجع سبق ذكره، ص294.

الشكل(04_01): تحديد TRI بيانيا

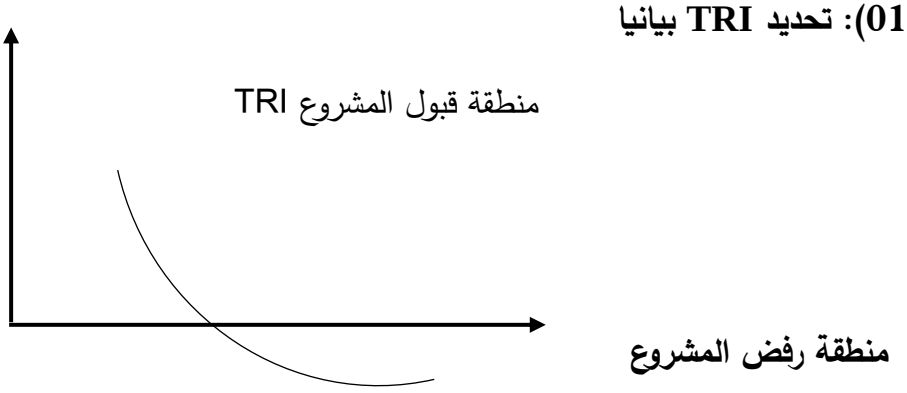

المصدر: سفيان قنيط،**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير**،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر،2005_2006،ص67

5_1 مؤشرات الربحية(معيار مؤشر المردودية)"IR": يطلق عليه نسبة العوائد إلى التكاليف، وكذلك أيضا مؤشر المردودية على إعتبار أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لكل وحدة نقدية مستثمرة، حيث أنه إذا كان معيار صافي القيمة الحالية يهتم بقياس الميزة المطلقة التي من الممكن الحصول عليها من المشروع أو الفرص الاستثمارية، فإن هذا المؤشر يسمح بقياس الميزة النسبية، مما يعني الربحية المحققة عن كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر[1].

ويعطى بالصيغة العامة التالية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة}}$$

$$IR=\frac{\sum Rnt(1+i)^{-t}}{C_0} \quad ، \quad IR=\frac{VAR}{VAD}$$

فإذا كان **IR>1** فإن المشروع مقبول اقتصاديا.

فإذا كان**IR<1** فإن المشروع مرفوض اقتصاديا.

[1] طويطي مصطفى،"**التقييم المالي للمشاريع**"، مرجع سبق ذكره، ص107.

وهذا يعني أن مجموعة الإيرادات الصافية بقيمتها الحالية أقل من مجموع التدفقات النقدية الخارجة بقيمتها الحالية وبالتالي لايمكن قبول المشروع أما عند المفاضلة بين مجموعة من المشاريع فالمشروع الأفضل هو الذي يحقق أكبر مؤشر ربحية بشرط أن يكون أكبر من 1.

2. معايير التقييم المالي في ظروف عدم التأكد

2_1 معيار الحذر أو التشاؤم "Wald"

يسمى بمعيار الحذر أو التشاؤم وهو أكثر تشاؤم من المعايير الأخرى وأطلق عليه تسمية **Wald** نسبة للعالم الرياضي **Abraham Wald** ويعني هذا المعيار إختيار أدنى عائد لكل إستراتيجية أو استثمار.

2_2 معيار الواقعية "Hurwicz"

نظرا لضعف المعايير السابقة وذلك بإعتمادها على إحدى القيم المتطرفة (أدنى أو أقصى) قيمة يلجأ معيار الواقعية إلى أدنى وأقصى عائد في كل استثمار ومن ثمى يربط أقصى عائد بمعامل التفاؤل وأدنى عائد بمعامل التشاؤم أما فهو معامل التفاؤل

$$\mathbf{Hi}=\boldsymbol{Ri_{max}}(\propto)+\boldsymbol{Ri_{min}}(\mathbf{1}-\propto)$$

2_3 معيار الرشد "Laplace"

ينص هذا المعيار على أنه يتم حساب المتوسط الحسابي لعوائد كل استثمار ثم نختار الاستثمار المقابل لأكبر هذه المتوسطات

2_4 معيار الندم "Savage"

الفكرة الأساسية لهذا المعيار هي الأسف أو الندم بالتالي المستثمر يسعى إلى التقليل من درجة الندم الناجمة عن إختيار الاستثمار غير السليم وحتى يتحقق ذلك يجب إعداد مصفوفة الندم وذلك بطرح عوائد كل حالة طبيعية من أقصى أو أكبر عائد من نفس الحالة الطبيعية ومن ثم نقوم بجمع هذه التأسفات لكل بديل ونختار الاستثمار الذي يقابل أدنى هذه التأسفات.

خلاصة الفصل

على ضوء ماذكرناه يمكن أن نستخلص أن دراسة الجدوى الاقتصادية تعد المدخل الأساسي لدارسة فكرة مشروع ما، وبناءاً على نتائجها يتم إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

وبعد الفصل في مختلف مراحل القيام بالدراسات الاقتصادية والمتمثلة في دراسة البيئية، الاجتماعية، التسويقية، الفنية والمالية للمشروع الاستثماري ومن خلال المعلومات والبيانات والنتائج التي تزودنا بها كل دراسة يمكننا الحكم على ما إذا كان المشروع قابل للتحقيق أم لا، فالتحكم في معطيات السوق الآنية و التنبؤ بالمعطيات المستقبلية، والإستفادة من المعلومات الفنية خاصة تللك المتعلقة بتقدير التكاليف التشغيلية والاستثمارية، إضافة إلى ماتزودنا به الدراسة البيئية تجعل القرار الاستثماري يتسم وإلى حد كبير بالرشاد.

وعليه فعملية غربلة الأفكار الاستثمارية ودراسة المشروع دراسة تفصيلية تساعد المستثمر في تجنيبه الإنزلاق في مخاطر صرف الأموال في مشاريع لاجدوى لها أو هي غير مقبولة، لذلك لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية بكل أنواعها وأقسامها و التعرف على كل مرحلة من مراحلها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة في الصندوق الوطني للتوفي والإحتياط–بنك–وكالة تيارت504

المبحث الأول: البطاقة التقنية للبنك

المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–

المطلب الثاني: تقديم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504

المبحث الثاني: المشاريع التي يمولها البنك

المطلب الأول: آليات منح القروض الاستثمارية

المطلب الثاني: آليات منح القروض الاستهلاكية

المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ممول من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت

المطلب الأول: تقديم المشروع

المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع

تمهيد

يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– أحد أهم المؤسسات المصرفية الوطنية، حيث يمثل ألية اجتماعية واقتصادية، بالتفاعل مع مختلف شرائح وفئات المجتمع، وذلك من خلال تعبئة المدخرات والفوائض المالية وتخصيصها لسد إحتياجاتهم المختلفة، خاصة ما تعلق منها بمتطلب السكن. ووعيا من الدولة الجزائرية بأهمية تعبئة الادخار، قامت السلطات المركزية في عام 1964 بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط كأول وسيط مالي يُعنى بتعبئة الادخارات الصغيرة للأسر والأفراد، حيث مرَّ بعدها بمراحل عديدة.

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، يتم عرض وتحليل نموذج دراسة جدوى لأحد المشاريع الاستثمارية التي قامت الوكالة بدراستها، ولكن قبل ذلك سنتطرق أولا إلى تقديم لمحة حول الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– ونخص بالذكر وكالة تيارت 504 التي هي محل الدراسة وتناولنا في هذا الفصل 3 مباحث:

المبحث الأول: البطاقة التقنية للبنك.

المبحث الثاني: المشاريع التي يمولها البنك.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ممول من طرف البنك.

المبحث الأول :البطاقة التقنية للبنك

يعد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط – بنك– من المؤسسات المالية الأولى التي تم إنشاءها بعد الاستقلال ومن أكبر البنوك الجزائرية من حيث حجم الموارد المجمعة لديه، والرائد في تزويد الاقتصاد الوطني بالقروض العقارية، حيث شهد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط عبر كل المراحل، أي منذ تأسيسه كصندوق إلى أن تم إعتماده كبنك سنة 1997م تطورا متدرجًا.

المطلب الأول :التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–

الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط هو مؤسسة جزائرية بنكية تهدف أساسا لتعزيز التوفير والإحتياط المالي للأفراد والشركات كما يقدم خدمات مالية أخرى مثل حسابات التوفير والودائع الثابتة والاستثمارات المالية.

أولا: التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك–

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) كأول وسيط مالي متخصص في تعبئة الإدخار الشعبي بموجب القانون رقم 64–227 المؤرخ في 10 أوت 1964م، مؤسسة عمومية ذات الشخصية المدنية والاستقلال المالي، وباشر نشاطه انطلاقا من هياكل «صندوق تضامن العمالات والبلديات الجزائرية» (CSDCA)، وأشرف على تسييره في المراحل الأولى التي سبقت تحوله إلى بنك، مجلس إدارة يتألف إضافة إلى المدير العام الذي يُعين بمرسوم رئاسي لمدة ثلاث سنوات وبإقتراح من وزير الاقتصاد الوطني، ممثلين عن الوزارات التالية: الداخلية، الاقتصاد الوطني، تجديد البناء والأشغال العمومية والنقل، الشؤون الاجتماعية، البريد والموصلات السلكية واللاسلكية[1].

الجدير بالذكر أنه بعد صدور قانون 10 أوت 1964م، المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، فإن تطبيقه تأخر ولم يتم بطريقة فورية، ويعود ذلك لسببين هما:

- رغبة المدير العام للخزينة آنذاك في إجراء دراسة على السوق و التي عهدت إلى مكتب دراسات متخصص وذلك لضمان نجاح المؤسسة.
- التغيير الذي طرأ على المستوى السياسي بتاريخ 19 جوان 1965م.

هذا ويشار إلى أن عملية جمع الادخار لم يتم مباشرتها إلا بعد تاريخ 6 ماي 1966م، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للإدخار الذي نظم برعاية الرئيس هواري بومدين بالبريد المركزي في الجزائر العاصمة، مرفوقا بمسؤولين سامين في الدولة، حيث تم فتح أول دفتر ادخار للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بإسم الرئيس الراحل هواري بومدين.

[1] معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفيروالاحتياط – بنك– وكالة تيارت 504.

ولقد اتخذت بعدها عدة إجراءات لتسهيل وتعزيز الادخار الشعبي، ومنها[1]:

- إستخدام شبابيك البريد في تعبئة الإدخار بإسم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، وذلك بالإستفادة من كثافتها وانتشارها على المستوى الوطني حتى تشمل أكبر عدد ممكن من الموفرين المحتملين.
- تجرى العمليات الاعتيادية البسيطة من سحب وإيداع بدءًا من رصيد 10 دج، وبدون تحديد سقف لذلك.
- تطبيق معدلات فائدة مغرية على التوفير خاصة خلال فترة الستينات، والتي تحدد بالإستناد إلى معدل إعادة الخصم المطبق من قبل البنك المركزي.
- الودائع الإدخارية مضمونة من قبل الدولة ومعفاة من كل الضرائب.
- مساهمة كل القنوات الإعلامية وبمشاركة فنانين معروفين في الترويج وتشجيع عملية الادخار.

ثانيا: التطور التاريخي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–

مر الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط منذ تأسيسه ووصولا إلى وضعه الحالي بمراحل عديدة نلخصها فيما يلي[2]:

1– مرحلة الانطلاق والهيكلة (1964–1970)

في الفترة الممتدة بين سنتي 1964 و1970 انحصر نشاط الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في جمع الادخار ومنح القروض الاجتماعية الرهنية، وكان يعتمد في ذلك على (575) نقطة تعود إلى شبكة البريد وتأسست أول وكالة تابعة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في مدينة تلمسان في 01 مارس 1967م.

2– مرحلة التخصص في النشاط (1971–1979)

تم في سنة 1971م إلغاء القروض الرهنية، وأصدرت التعليمة رقم (08) في أفريل 1971 تكلف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بتمويل المشاريع السكنية باستعمال الموارد المجمعة لديه، أو باستخدام أموال الخزينة العمومية الموضوعة تحت تصرفه، وذلك وفق تركيبات تمويلية (مبلغ القرض، معدل الفائدة ومدة القرض) محددة من قبل السلطات العمومية.

في هذه المرحلة يمكن القول أن الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في هذه الفترة لعب دور قناة للخزينة العمومية في تمويل البرامج العقارية، وهو الأمر الذي تسبب في تراجع حركة الادخار لديه. وفي نفس الفترة صدر قرار 19 فيفري 1971 الذي أسس الصيغة «ادخار – سكن»، حيث سمح هذا الإجراء للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط من تطوير نشاطه فيما يتعلق بجمع وتعبئة ادخار الأسر، وقد جذبت هذه الصيغة في تلك الفترة انتباه

[1] معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– وكالة تيارت 504.

[2] معلومات مقدمة من طرق الصندوق الوطني للتوفيروالاحتياط – بنك– وكالة تيارت 504.

الرئيس هوراي بومدين، الذي قرر خلالها تخصيص 60% من السكنات الاجتماعية لفائدة موفري الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، وتمت أول عملية بيع السكنات لصالح حائزي دفاتر التوفير في نهاية 1975.

هذا وقد وصل عدد الوكالات التابعة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط مع نهاية سنة 1979 إلى 46 وكالة.

3- مرحلة اللامركزية في نشاط الصندوق (1980-1987)

انطلاقا من اعتبارات عدم التوازن بين عرض السكنات والطلب المتزايد عليها، كان لزاما على الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط أن يتكيف مع هذه المرحلة التي تميزت بتشجيع السكن، وذلك من خلال منح قروض موجهة لبناء سكنات مخصصة للموفرين، اضافة إلى ذلك تمويل مشاريع السكن الترقوي عتماداً على الأموال المدّخرة.

وفي عام 1982 توسع مجال الاقراض ليشمل الأفراد غير الموفرين، وازدادت العملية بشكل أكثر في سنة 1986 مع سن القانون رقم 86-07 المؤرخ في 04 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية، الذي نشط بدوره تمويل مشاريع مؤسسات الترقية العقارية. وتميزت هذه المرحلة كذلك بصدور نصوص قانونية مختلفة تتعلق بتنظيم التعاونيات العقارية والتنازلات عن حصص الأراضي الموجهة للبناء، وصدرت معها قرارات منح قروض بفوائد نفعية مدعمة من الدولة، وخاصة مع اصدار المرسوم الذي أسس «الديوان الوطني للسكن العائلي» (ONLF)، الذي تمت اعادة هيكلته فيما بعد إلى «المؤسسة العمومية للسكن العائلي»(EPLF).

شهدت هذه المرحلة توسع شبكة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، حيث بلغ عدد وكالاته (120) وكالة منها (47) وكالة ولائية و (73) وكالة ثانوية.

4- مرحلة تنويع المنتجات المصرفية واعتماد القروض البنكية غير العقارية (1988-1997)

قادت التجربة الموفقة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في تعبئة الادخار وتمويل السكن إلى اعتماده بدءًا من سنة 1988 لسياسة تنويع المنتجات، والتوجه نحو القروض البنكية غير العقارية لأصحاب المهن الحرة، ونلمس ذلك فيما يلي:

- اعتماد القروض الموجهة للمرقين العقاريين الخواص.
- اقراض أصحاب المهن الحرة لقطاع الصحة، الناقلين، والتعاونيات.
- القرض الترقوي الموجه للمؤسسات في اطار صناديق الخدمات الاجتماعية.

وفيما يتعلق بسياسة توسيع وتنمية الموارد المالية، تم اعتماد حسابات التوظيف لأجل (CPT) في أكتوبر 1990، ودفتر التوفير الشعبي (LEP) في مارس 1992.

لقد تميزت هذه المرحلة بريادة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في مجال تعبئة الادخار في الجزائر، وذلك بالنظر لحجم الموارد التي تم جمعها على مستوى شبكته التي بلغت مع نهاية 1996 (173) وكالة، منها (47) رئيسية و(126) وكالة فرعية، فضلا عن شبكة مكاتب البريد. وبلغ حجم الادخار لدى الطلب في نفس السنة 40247 مليون دج، وقدر حجم ما تم تعبئته من موارد بدءًا من سنة 1966 تاريخ انطلاق العملية، إلى نهاية 1996–202,1 مليار دج.

5– تحول الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط إلى بنك في أفريل 1997

في 6 أفريل 1997، وبناءًا على قرار محافظ بنك الجزائر رقم 01–97، وبعد مداولات مجلس النقد والقرض تقرر اعتماد تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك، فأصبحت بذلك تسميته الجديدة «الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط – بنك»[1]، وهو شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره أربع عشر(14) مليار دج، حيث يمكنه القيام بكل العمليات المصرفية باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

تألفت شبكة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– إلى غاية نهاية سنة 2015 من ثلاثة عشرة مديرية جهوية، و(209) وكالة منتشرة عبر كامل التراب الوطني، ويشتغل في مختلف هياكله قرابة (6000) موظف، كما بلغ عدد الحسابات المصرفية المدارة من قبله وبمختلف أنواعها إلى غاية سنة 2016 أكثر من (6,8) مليون حساب.

ثالثا :الهيكل التنظيمي

يمكن اعتبار هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– ذات بنية هرمية متصلة اللبنات، وفيمايلي توضيح لمختلف المستويات[2]:

1–التنظيم المركزي للمؤسسة:

نجد في قمة هرم الهيكل التنظيمي مجلس الإدارة الذي يتولى مهاما واسعة من بينها وضع التنظيمات الداخلية واتخاذ القرارات الهامة والملزمة، كما يقع على عاتقه ضمان التكيف ومواكبة كل المستجدات الحاصلة. ويرأس مجلس الإدارة الرئيس المدير العام، حيث يعمل تحت سلطته ديوان يتألف من مكلفين بالدراسات ومستشارين ومكلفين بإعداد التحاليل، إضافة إلى الأمانة العامة، مديرية المفتشية العامة، والرقابة الداخلية، وخلية الاتصال والوقاية المالية، والتأمين المصرفي.

[1] القانون رقم: 64–227 المؤرخ في 10 أوت 1974، المتضمن تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، "**الجريدة الرسمية**"، العدد26 الصادر في 25 أوت 1964.

[2] معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– وكالة تيارت 504.

باقتراح من الرئيس المدير العام يعين مجلس الإدارة سبعة مدراء عامين يعملون على مساعدة الرئيس المدير العام وهم:

- مدير عام مساعد مكلف بالمالية والمحاسبة.
- مدير عام مساعد مكلف بالقرض.
- مدير عام مساعد مكلف بالإدارة.
- مدير عام مساعد مكلف بالتحصيل.
- مدير عام مساعد مكلف بالرقابة.
- مدير عام مساعد مكلف بالتطوير .
- مدير عام مساعد مكلف بأنظمة الاعلام الآلي.

وكل مدير عام مساعد يعمل تحت سلطته مديريات، وذلك كما هو موضح في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (02_01): الهيكل التنظيمي المركزي (CNEP–Banque)

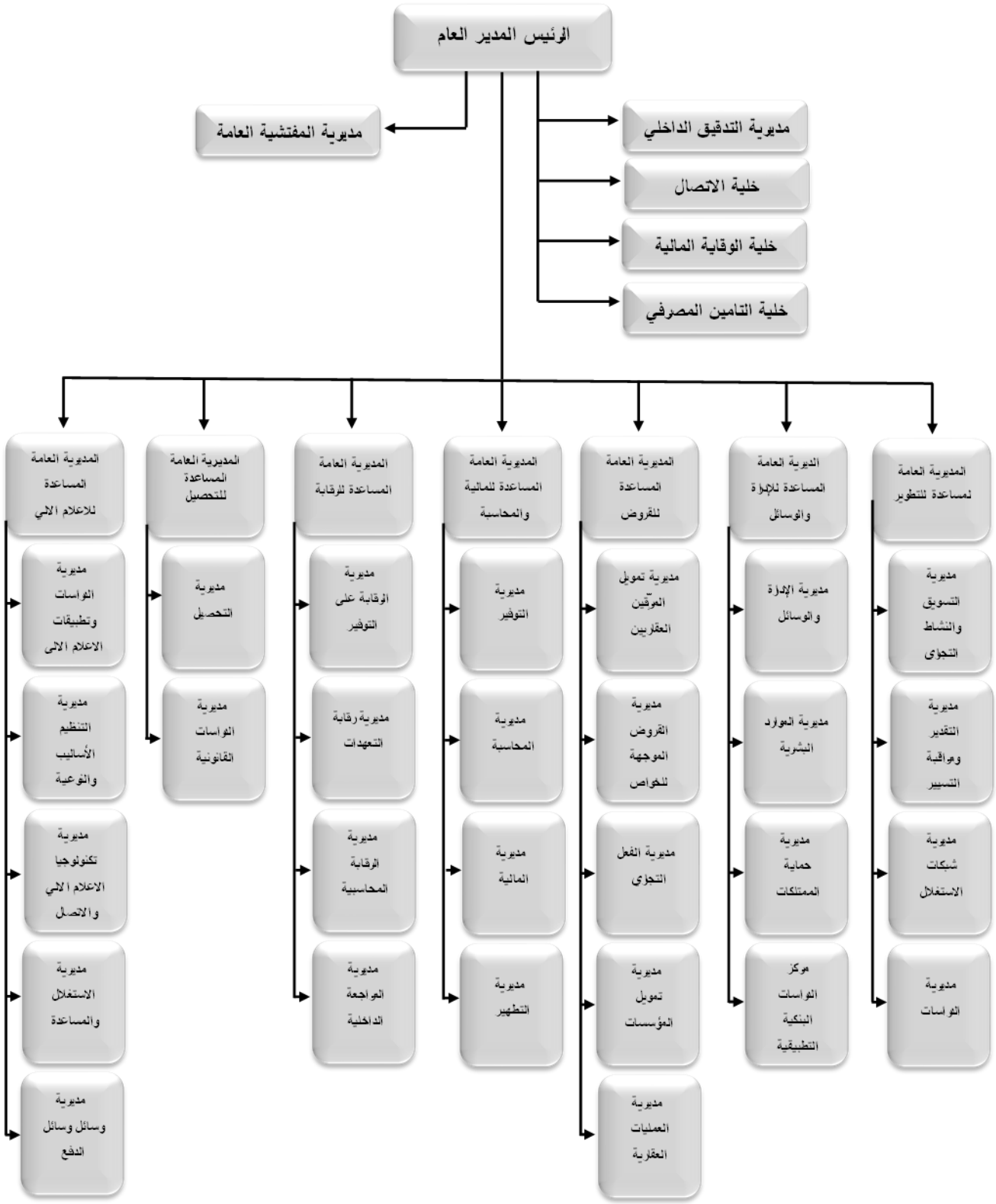

المصدر: www.cnepbanque.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/10 سا:20:30

المطلب الثاني: تقديم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–البنك– وكالة تيارت504

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم الوكالة بالاضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت.

أولاً: التعريف بوكالة تيارت–بنك 504

يضم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– عدة وكالات موزعة عبر ولايات الوطن ومن بينها وكالة تيارت التي تحمل رقم 504 وهي من أقدم الوكالات التابعة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط التي أنشئت في 1975/03/15 والتي تضم عمال مؤهلين تحت إشراف مدير الوكالة وهي تابعة لإدارتها الاقليمية لولاية شلف، يبلغ عدد موظفين الوكالة حوالي 26 موظف موزعين على مختلف مكاتب ومصالح البنك، ومعظمهم بنكين وآخرين شبه بنكين يسهرون على تسييرها[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت

يتكون الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت من مجموعة من المصالح مبينة في الشكل أدناه:

[1]معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– وكالة تيارت 504.

الشكل (02_02): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–وكالة تيارت 504.

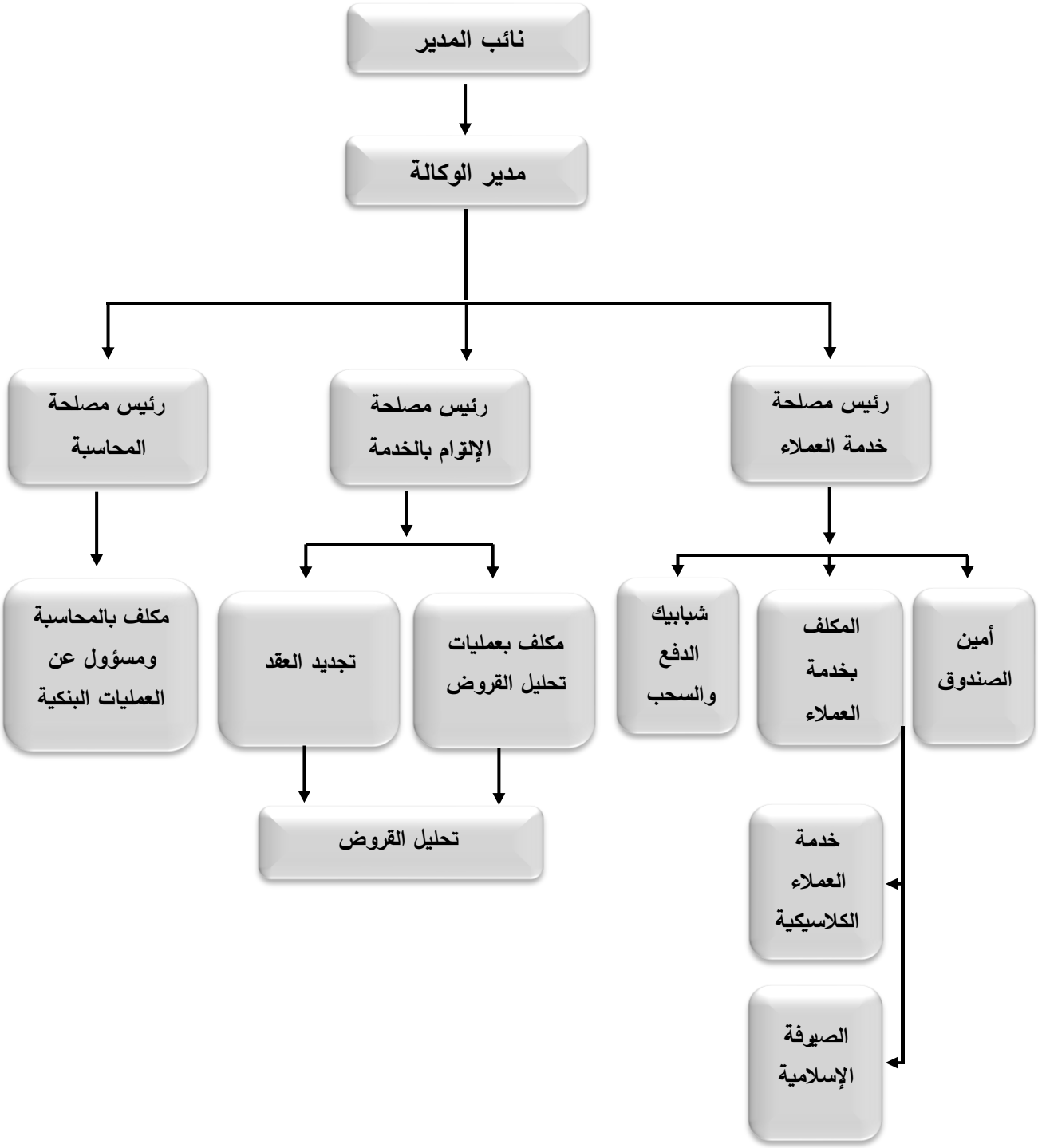

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504.

1. مدير الوكالة: المدير العام للوكالة و يتحمل المسؤولية العامة عن التنشيط التجاري.

مهامه الرئيسية هي:

- تنفيذ استراتيجية أعمال البنك على المستوى الإقليمي.
- مسؤول عن تزويد فريق التنشيط بالادوات اللازمة لتحقيق أهدافه.
- تنفيذ التدابير اللازمة لضمان الربحية الدائمة للوكالة.

2. نائب المدير: يدرس الطلب ويعبر عن رأيه بالموافقة أو الرفض، ويتولى رئاسة اللّجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بمراقبة سير العمل.

3. رئيس مصلحة المحاسبة: هو الشخص الذي يتولى المسؤولية عن إدارة وتنظيم عملية المحاسبة في البنك، حيث يضمن الامتثال للمعايير المحاسبية واعداد التقارير المالية الدقيقة.

أ. المكلف بالمحاسبة والمسؤول عن العمليات البنكية: هو المسؤول عن إدارة وتنظيم السجلات المالية والمحاسبية والعمليات البنكية مثل فتح الحسابات واجراء التحويلات المالية ومراقبة الرصيد المتاح.

4. رئيس مصلحة الإلتزام بالخدمة: تهتم خلية الدراسة والتحليل بتسجيل ملف القرض وتحليل المخاطر المرتبطة بالقروض المطلوبة، بعد الموافقة على القرض تقوم مصلحة الالتزامات بمتابعته، بالاضافة إلى ذلك تتولى خلية المنازعات تمثيل البنك أمام الجهات القضائية وفقا للقوانين وتقوم بفصل النزاعات الجماعية والفردية بين العمال والادراة أو بين العمال أنفسهم واتخاذ الاجراءات المناسبة.

أ. المكلف بعمليات تحليل القروض: هو الشخص المسؤوول عن تقييم طلبات القروض وتحليلها لتحديد مدى قدرة المقترض على سدادها، ومراجعة ملفات التمويل الخاصة بالأفراد والمؤسسات.

ب. تجديد العقد في البنك: هو عملية تمديد صلاحية العقد الحالي الذي تمتلكه مع البنك، وعادة ما يطلب تجديد العقد قبل إنتهاء صلاحيته بفترة معينة.

5. رئيس مصلحة خدمة العملاء: مسؤول في المقام الأول عن ادارة وتشغيل فريق خدمة العملاء في البنك فهو يقدم تجربة ممتازة للعملاء ويحل المشكلات ويستجيب لإحتياجات العملاء.

أ. المكلف بخدمة العملاء: هو الذي يعمل على تقديم الدعم والمساعدة للعملاء وتوجيههم فيما يتعلق بالخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك.

- **المكلف بخدمة العملاء الكلاسيكي:** هو المسؤول عن البحث وتحليل القروض وفتح الحسابات المختلفة وارشاد العملاء ومنحهم القروض.
- **المكلف بالصيرفة الإسلامية:** يقوم بتحليل ودراسة القروض وفتح مختلف الحسابات وارشاد العملاء الذين يرغبون في الاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية.

ب. شبابيك الدفع والسحب: هو الذي يقوم بالعمليات النقدية.

ج. أمين الصندوق: مهمته الإستقبال والدفع في الوكالة.

المبحث الثاني: المشاريع التي يمولها البنك

الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– يقوم بتنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد وتطوير القطاع المالي في الجزائر. يركز البنك على دعم الاستثمارات في مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة، ويهدف أيضا لتطوير البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: آليات منح القروض الاستثمارية

القروض الاستثمارية هي قروض تستخدم لتمويل مشاريع أو استثمارات تهدف إلى تحقيق أرباح مستقبلية، حيث تعتبر هذه القروض خياراً شائعًا للأفراد والشركات الراغبة في تمويل مشاريعهم أو توسيع أعمالهم.

أولا: مفهوم القروض الاستثمارية:

قروض الاستثمار هي قروض تمنح لشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية[1].

ثانيا:إجراءات منح القروض الاستثمارية

لمنح القروض الاستثمارية يتبع الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– مجموعة من الاجراءات منها[2]:

1_ الخطوات المتبعة من طرف الوكالة:

1-1 المقابلة الشخصية مع مدير الوكالة: حيث يقوم الزبون بعرض فكرة المشروع مرفقا إياها بوثائق توضح قيمة المشروع مراد تمويله(نوعه، رأس ماله، حجمه...).

1-2 مصلحة القروض: بعد عرض الزبون لمشروعه للمدير يوجه للجنة القرض التي بدورها مسؤولة عن قبول أو رفض الملف المكونة من 4 أعضاء (نائب المدير، رئيس مصلحة الزبائن، رئيس قسم المشاركة والمساعد)، يقوم بإعادة مناقشة فكرة المشروع ويطرح مجموعة من الشروط والقوانين التي تعمل بها الوكالة في تحديد الصورة العامة للقرض.

2_ نسبة تمويل المشروع: في غالب الاحيان تكون نسبة القروض التي تطرحها وكالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– تتم وفق النسب التالية:

[1]عبد المطلب عبد الحميد،**"البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"**، دار الجامعة الاسكندرية، 2000، ص115.

[2] الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط –بنك وكالة تيارت 504.

إلا في بعض الحالات حيث يمكن أن تصل إلى 80% من نسبة التمويل في حال موافقة المديرية المركزية.

3_ معدل الفائدة: تختلف معدلات الفائدة بإختلاف نوع القروض ومدتها وأقساط التسديد التي ستحدد آجلا.

وتطبق نسبة الفائدة على النحو التالي:

الجدول(01–02): تطبيق نسبة الفائدة

نوع القرض	معدل الفائدة %
قروض الاستغلال	%7.5 ، %8
القروض الاستثمارية	%5.25 ، %5.75
القروض الاستهلاكية	%8
القروض العقارية	%6 ، %6.5

المصدر: رئيس المصلحة، الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط –بنك وكالة تيارت 504

4_ تحديد مدة القرض: بالنسبة للقروض الاستثمارية تصل مدتها إلى 10 سنوات مع إمكانية التمديد فإنها تمنح لها مدة تمهيل من 2 إلى 3 سنوات في بعض الحالات تحمل فيها عدم سداد لأقساط القرض.

5_ الضمانات المطلوبة: لإنجاز عقد القرض لابد من منح ضمانات تتمثل في:

5–1 الرهن العقاري: يجب أن تكون قيمة العقار المرهون تساوي 120% من قيمة القرض المطلوب حيث تتم تحديد قيمة العقار من طرف خبير عقاري متعاقد مع البنك ومحل ثقة.

5–2 صناديق الضمان: هناك بعض الصناديق لضمان الأخطار يمكن تتحمل جزء من ضمان القرض في بعض الحالات مثل:

- قيمة العقار أقل من مبلغ القرض.
- تداخل العقود المشتركة.
- زيادة طرف ثاني إلى عقد القرض.

5–3 رهن العتاد: ويقصد به تقديم العتاد الذي بحوزة المقترض للبنك كضمان، و يجب أن يتوفر في هذا العتاد مايلي:

- معايير القبول والجودة.
- الرهن الحيازي لأدوات ومعدات التجهيز.
- التأمين.
- رهن الأوراق التجارية أو الأسهم الذي يعتبر أمر شائع في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك–.

6_ كفالة الشركاء: كفالة الشركاء تكون في حالة تقديم القرض إلى مؤسسة، وهي كفالة تضامنية من قبل الشركاء لتسديد القرض عن المقترض الذي يحاول رفع قيمة حصته.

تقوم الوكالة بدراسة ملف القرض من 3 جوانب هي:

- **الجانب المالي:** يشمل الوثائق المالية ميزانيات، جدول حسابات النتائج،.....الخ.
- **الجانب الاقتصادي:** نوع النشاط والسوق الذي ينشط فيه الزبون وسممعته في السوق.
- **الجانب القانوني:** تلجأ مصلحة القروض إلى طلب معلومات عن الزبون من طرف البنوك الموجودة في الساحة، وتعتبر من أنجح الاساليب الرقابية الفعالة لمعرفة سمعة الزبون وتوخي الحذر منه وتتم بطريقة سرية دون إعلام الزبون.

المطلب الثاني: آليات منح القروض الاستهلاكية

القروض الاستهلاكية هي قروض تستخدم لتمويل إحتياجات الأفراد الشخصية مثل: شراء السيارات، أو تمويل التعليم، أو تجهيز المنزل، وغيرها. تعتبر هذه القروض شائعة وتقدمها العديد من البنوك والمؤسسات المالية.

أولا: مفهوم القروض الاستهلاكية: وهي القروض التي تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لايمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل: تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي أخر، أوراق مالية، رهن عقاري[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد،"**البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**"،مرجع سبق ذكره ، ص114.

ثانيا: خطوات منح القرض الاستهلاكي

يمر القرض بعدة خطوات عند منحه بداية من دراسة ملف طلب القرض، والإنتهاء بإبلاغ العميل بالقرار(قبول منحه القرض أو الرفض)، والتعاقد، وسنبرر بعض الخطوات التي يمر بها البنك عند منح القرض[1]:

1_البحث عن القرض وجذب العملاء: حيث أن من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض وتسويقه.

2_تقديم طلبات الإقتراض: وتقدم من على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الألي لتكوين بنك المعلومات.

3_الفرز والتصور المبدئي: وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني، وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4_ التقييم (السابق): وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم الشخص أعلى في المستوى الاداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5_التفاوض: تعتبر البدائل محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس (أنا أكسب وأنت تكسب)، وليس على أساس (أنا أكسب وأنت تخسر).

6_ اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزاً بالعقد للتوقيع.

7_ سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض مع ضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك المتابعة الدورية.

8_ استرداد الأموال: عند إستحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل القرض.

[1]عبد المطلب عبد الحميد،"**البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**"، مرجع سبق ذكره، ص–ص135–136.

9_ التقييم اللاحق: والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتجنبها مستقبلاً.

10_ بنك المعلومات: من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الألي لاستدعائها و العودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ممول من طرف البنك

عند إطلاعنا على بعض الملفات الخاصة بالقروض الاستثمارية المتوفرة على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– وكالة تيارت 504، محل تربصنا حيث قمنا بدراسة قرض متعلق بإنشاء محطة وقود نظرا لما فيه من إلمام بجوانب موضوع بحثنا.

المطلب الأول: تقديم المشروع

تتمحور فكرة المشروع حول إنشاء محطة وقود، وتعتبر دراسة جدوى مشروع محطة وقود من الأفكار التجارية الوطنية والاستراتيجية الناجحة والمربحة، فجميع وسائل النقل سواء العامة أو الخاصة بحاجة إلى الوقود، ومن خلال دراسة الجدوى للمشروع يتبين أنه من المشاريع الرابحة ذات عوائد استثمارية كبيرة.

أولا: التعريف بالمشروع

تعتبر محطات الوقود من المشاريع الخدماتية الهامة التي يكون الطلب عليها مستمراً ويومياً نظراً لوجود السيارات والآلات والمعدات التي تعمل بالوقود، ومن الضروري أن تتميز هذه المحطات بالتطور في العمران والخدمات، خاصة أن الجزائر تعتبر من البلدان المنتجة والمصدرة للبترول.

في هذه الدراسة نتناول الجوانب الرئيسية لدراسة الجدوى لتحديد المكونات الفنية للمشروع وتحديد التكاليف والإيرادات المتوقعه لإنشاء محطة وقود في بلدية زمالة الأمير عبد القادر.

1.بيانات المشروع العامة

1.1 تحديد الهوية

- شخص طبيعي
- عنوان المشروع: زمالة الأمير عبد القادر.
- مساحة المشروع: 4000 م^2

2.1 البنية التحتية

- الإدارة: 193.00 م^2
- مبنى المطعم والكافتيريا: 227.00 م^2
- غسل: 112.00 م^2

- مصلى: 88.00 م^2
- مأوى غاز البترول المسال: 32.00 م^2
- الخزان العلوي لغاز البترول المسال: 20.00 م^3
- إحتياطي المياه 20.00 م^3
- جزر التوزيع: 4 أجهزة
- مساحة مواقف السيارات: 2350.00 م^2
- جدار السياج: 185.00 مل
- الحجاب المحيطي للخزان: 96.00 م^3

3.1 الموارد المائية

- الجزائرية للمياه (A.D.E).

4.1 المعدات

- خزان الوقود: 5 وحدات

5.1 الكهرباء

- لاشيء

6.1 الأجهزة

- لا شيء

2. موقع بلدية زمالة الأمير عبد القادر:

تقع بلدية زمالة الأمير عبد القادر في الجزء الغربي من ولاية تيارت على بعد 160 كلم جنوب شرق مدينة تيارت(الملحق).

1.2 موقع محطة الوقود

سيتم إنشاء المحطة ببلدية زمالة الأمير عبد القادر في ولاية تيارت.

2.2 وصف المشروع

يتقدم المستثمر بطلب للحصول على قرض لإنشاء محطة وقود بها محطة غسيل وتشحيم وفلكنة وقاعة لبيع مواد التشحيم ومخزن إطارات و غيرها من الخدمات مثل المطعم والكافتيريا، وسيتم تنفيذ جميع هذه العمليات على مستوى المشروع، في زمالة الأمير عبد القادر ولاية تيارت. سيتم تمويل المبنى ذاتياً بنسبة 100%، ويتضمن:

- الترحيب بالعملاء وتقديم المشورة لهم.
- خدمة الوقود.
- تنفيذ العمليات الميكانيكية الصغيرة.
- فحص المستويات.
- غسيل وتركيب الزجاج الأمامي.
- تفريغ المحرك.
- التشحيم.
- إجراء الصيانة الروتينية للمحطة.
- قياس خزانات الوقود.
- التحكم في عمليات تسليم الوقود.

3.2 أعداد الموظفين

المشروع سيوفر 19 فرصة عمل.

الجدول(02–02): أعداد الموظفين

التعيين	عدد الوظائف
المدير	01
الإدارة	01
غسيل	02
المسؤولين عن المضخات	06
المطعم والكافتيريا	07
عون أمن	02
المجموع	19

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504.

ثانيا: الدراسة الفنية للمشروع

1. النهج البيئي والإستدامة:

هذه المحطة لن تخلف أي آثار سلبية على البيئة.

- **الإحتياجات الصناعية:**

الكهرباء:

- القوة الحركية: 240 KVA
- توقعات الإستهلاك: 20000 KWh /an
- المياه الصالحة للشرب: 100 M3/an

- المياه الصناعية: 365 M3/an
- الغاز:1500 M3/an
- عدد خطوط الهاتف: 02 Lignes
- خطوط أخرى: 01 Fax

المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع

لقد اقتصرت الدراسة المالية على استخدام بعض المعايير بهدف تقييم المشروع الممول من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–.

الدراسة المالية:

بعد إجراء دراسة الجدوى الفنية تأتي دراسة الجدوى المالية كخطوة تالية، تهدف هذه الدراسة إلى حساب جميع التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع، بالإضافة إلى تحديد العوائد المتوقعة من الاستثمار. سنقدم في هذه الدراسة ملخصاً لأهم البيانات المتعلقة بالمشروع.

1. القوائم المالية: تتشكل من:

1.1 الميزانية الإفتتاحية:

هي وثيقة يتم إعدادها من قبل الشركات أو المؤسسات في بداية الفترة المالي، تهدف إلى تحديد الاهداف المالية وتوزيع الموارد المالية بكفاءة.

الجدول(03–02): الميزانية العمومية الإفتتاحية للمشروع

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
		أموال الخاصة	
الاستثمارات			
تكاليف أولية	–	المساهمات العينية	79640708,10
أراضي	33600000,00		
مباني	46281708,10		
معدات الإنتاج	36897789,74		
المتداول	–		

تهيئة			
أخرى	–		
المستحقات		ديون الإستثمار	37138789,74
القيمة المضافة المدفوعة			
تسبيقات المقاولين			
تسبيقات			
تسبيقات التشغيل			
الزبائن			
الديون المرتبطة/ والشركات ذات الصلة			
أسهم			
المجموع الفرعي	**116779497,84**	**المجموع الفرعي**	**116779497,84**

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504.

2.1 الميزانية التقديرية:

يتم إعداد الميزانية التقديرية بهدف فهم الوضع المالي للمشروع في نهاية كل سنة من سنوات عمر المشروع الإنتاجي. يتم ذلك من خلال عرض استخدامات المشروع (الأصول) ومقارنتها مع موارد المشروع (الخصوم).

الجدول(04–02): الميزانية التقديرية للمشروع

الأصول	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05	السنة 06	السنة 07
تكاليف أولية							
أراضي	33600000	33600000	33600000	33600000	33600000	33600000	33600000
اهتلاكات الأراضي							
مباني	46281707	44430440	42579171	40727903	38876635	37025366	35174098
اهتلاكات المباني	1851268	1851268	1851268	1851268	1851268	1851268	1851268
معدات الإنتاج	36897790	33208011	29518232	25828453	22138674	18448895	14759116
اهتلاكات معدات الإنتاج	3689779	3689779	3689779	3689779	3689779	3689779	3689779
قروض وأصول أخرى							
المجموع الفرعي	116779498	111238451	105697403	100156356	94615309	89074261	83533214
مجموع الإهتلاكات	5541047	5541047	5541047	5541047	5541047	5541047	5541047
الإستثمارات الصافية	116779498	111238451	105697403	100156356	94615309	89074261	83533214
المخزون							
الزبائن							
الضرائب وما شبه							
المستحقات الأخرى و الإستخدامات المماثلة							

الوفرات	26266872	50289420	73515804	94890497	120217329	145779069	174576156
المدينين الآخرين							
إجمالي المستحقات	26266872	50289420	73515804	94890497	120217329	145779069	174576156
مجموع الأصول	143046370	161527871	179213207	195046853	214832638	234853330	258109370

الخصوم	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05	السنة 06	السنة 07
أموال خاصة	79640708	79640708	79640708	79640708	79640708	79640708	79640708
رأس المال الصادر		–	–	–	–	–	–
حساب الإستغلال							
الإحتياطات القانونية	–	–	–	–	–	–	
النتيجة في إنتظار التأثير	13133436	28940905	45687307	65691210	89299933	113889199	141463373
مجموع الأموال الخاصة	92774144	108581613	125328015	145331918	168940641	193529907	221104081
قروض بنكية	37138790	37138790	37138790	29711031	22283274	14855516	7427758
موردين							
الوقف الحساب	–	–	–	–	–		
الضرائب	–	–	–	–	–	1878641	2003356
قروض أخرى							
ديون مالية	–	–	–	–	–		
النقدية المسؤولية							
مجموع الديون	37138790	37138790	37138790	29711032	22283274	16734157	9431114
نتيجة العملية	13133436	15807469	16746402	20003903	23608723	24589266	27574174
المجاميع	143046370	161527871	179213207	195046853	214832638	234853330	258109370

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504.

3.1 الإيرادات:

الإيرادات هي المبالغ التي تحصل عليها البنوك من مصادر مختلفة، وتعتبر جزءاً مهماً من تحقيق النجاح المالي، حيث تساعد في تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح. تختلف مصادر التمويل من بنك لأخر.

الجدول(05–02): الإيرادات العامة للمشروع

التعيين	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05	السنة 06	السنة 07
بنزين خالي من الرصاص	13321040,00	14653144,00	16118458,40	17716983,20	19648534,00	21613387,40	23311820,00
مازوت	9529785,00	10482763,50	11531039,85	12674614,05	13934663,40	15321776,55	15882975,00
غاز البترول المسال	3285000,00	3613500,00	3974850,00	4372335,00	4809240,00	5288850,00	5584500,00
زيت نافطال	9855000,00	10480500,00	11826000,00	12975750,00	14125500,00	15439500,00	16425000,00
غسل	3120000,00	3432000,00	3744000,00	4056000,00	4368000,00	4680000,00	5148000,00
كافتيريا	4680000,00	5148000,00	5662800,00	6240000,00	6864000,00	7488000,00	7800000,00
مطعم	11232000,00	12355200,00	13590720,00	14976000,00	16473600,00	17971200,00	19468800,00
بيع الإطارات	24960000,00	27456000,00	29952000,00	32448000,00	34944000,00	37440000,00	39936000,00
المجموع	79982825,00	87981107,50	96399868,25	105459682,25	115167537,40	125242713,95	133557095,00

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504.

4.1 **التكاليف:** هي المصروفات التي يتحملها البنك لتنفيذ مشروع أو نشاط معين، تتضمن التكاليف كافة المصاريف المالية مثل: الأجور، التأمين ومصارف الإعلان والتسويق... إلخ.

الجدول(06–02): التكاليف الاستثمارية للمشروع

النوع	الكمية/الجودة	وحدة القياس	الوحدة.السعر (دينار جزائري)	المبالغ	القرض البنكي	التمويل الذاتي
مباني	1,00	U	41040708,10	41040708,10	00	41040708,10
طلاء، فصل، كتابة، إطار معدني	1,00	U	5241000,00	5241000,00	5241000,00	00
خزان وقود سعة 40 $م^3$	4,00	U	1250000,00	5000000,00	00	5000000,00
عداد سعة 50 لتر و 70 لتر	1,00	U	6762056,00	6762056,00	6762056,00	00
خزان سعة 20 $م^3$ مركب على قاعدة واحدة لغاز البترول المسال	1,00	U	7334090,32	7334090,32	7334090,32	00
المعدات الكهربائية لمحطة الوقود	1,00	U	337763,65	337763,65	337763,65	00
معدات محطة غسيل السيارات	1,00	U	5053964,77	5053964,77	5053964,77	00
محطة المحولات 160 ك.ف.أ	1,00	U	2201500,00	2201500,00	2201500,00	00
مولد 110 ك.ف.أ	1,00	U	3391500,00	3391500,00	3391500,00	00
معدات الكافتيريا	1,00	U	2166990,00	2166990,00	2166990,00	00
معدات المطعم	1,00	U	4649925,00	4649925,00	4649925,00	00
	إجمالي المشروع			**83179497,84**	**37138789,74**	**46040708,10**
				100%	**45%**	**55%**

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504.

5.1 فترة الإستردادDR: تعرف فترة الإسترداد بأنها عدد السنوات المطلوبة لإستعادة قيمة الاستثمار الأصلي، حيث أن فترة الإسترداد هي عدد السنوات التي تأخذها المنشأة لتغطية استثمارها الأصلي وذلك من صافي التدفقات السنوية النقدية، بالإضافة الى التكلفة الأصلية.

جدول (07–02): جدول السداد

مبلغ الائتمان	**37138789,74**
مدة الائتمان	7 سنوات
مدة التمهيل	24 شهر

السنوات	مبلغ الإئتمان	السداد				
		المعاش أو الإستهلاك	سعر الفائدة	مجموع الفوائد		المبلغ المراد سداده
			%			
السنة 01	37138789,74	00	3,00%	00	00	00
السنة 02	37138789,74	00	3,00%	00	00	00
السنة 03	37138789,74	7427757,95	3,00%	1114163,69	7427757,95	8541921,64
السنة 04	29711031,79	7427757,95	3,00%	891330,95	7427757,95	8319088,90
السنة 05	22283273,84	7427757,95	3,00%	668498,22	7427757,95	8096256,16
السنة 06	14855515,90	7427757,95	3,00%	444665,48	7427757,95	7873423,42
السنة 07	7427757,95	7427757,95	3,00%	222832,74	7427757,95	7650590,69
	المجموع	**37138789,34**		**3342491,08**	**37138789,34**	**40481280,82**

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– وكالة تيارت 504.

6.1 معيار صافي القيمة الحالية VAN: تتحدد القيمة الحالية Valeur actuelle nette للمشروع الاستثماري بطرح القيمة الحالية للتدفقات الخارجة من القيمة الحالية للتدفقات الداخلة أي لابد من مقارنة مجموعة الإيرادات بقيمتها الحالية مع مجموع التكاليف بقيمتها الحالية، فإذا كان مجموع الإيرادات بقيمتها الحالية يغطي مجموع التدفقات وعليه يكون الفارق موجب فالاستثمار مقبول، والعكس صحيح. أما اذا كان أكثر من مشروع نختار أكبر نتيجة موجبة (أكبر صافي قيمة حالية موجبة).

الجدول(08–02): صافي القيمة الحالية VAN

السنوات	التدفق النقدي	معامل الخصم	التدفق النقدي المخصوم	التدفق النقدي التراكمي
السنة 00	83179497,84	1,00	83179497,84	83179497,84
السنة 01	18674483,41	0,91	16993779,90	16993779,90
السنة 02	21348515,91	0,83	17719268,21	34713048,11
السنة 03	22287449,28	0,75	16715586,96	51428635,07
السنة 04	25544950,48	0,68	17370566,33	68799201,40
السنة 05	29149770,45	0,62	18072857,68	86872059,08
السنة 06	30130313,64	0,56	16872975,64	103745034,72
السنة 07	**33115221,29**	**0,51**	**16888762,86**	**120633797,58**

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– وكالة تيارت 504.

- صافي القيمة الحالية **VAN** هو:**37454299,74 .**
- معدل العائد الداخلي هو: **21.36%.**
- **فترة الإسترداد:** المشروع قادر على السداد، ويتم إسترداد رأس المال المستثمر بعد **07 سنوات.** حتى يتمكن المستثمر من الوفاء بإلتزاماته.
- **مؤشر الربحية:** مؤشر الربحية هو **1.45**، المشروع مربح ومجدي للمستثمر.

5.1 معدل العائد المحاسبي TRC: يمثل نسبة متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الضرائب إلى تكلفة الاستثمار للمشروع المقترح ويطلق عليه معدل العائد على الاستثمار، والجدول الموالي يحدد لنا معدل العائد المحاسبي للمشروع.

جدول (09_02): معدل العائد المحاسبي

	1	2	3	4	5	6	7
رقم الأعمال	79982825,00	87981107,50	96399868,25	105459682,25	115167537,40	125242713,95	133557095,00
استهلاك المواد والمستلزمات	51332500,00	56465750,00	61823515,00	67536432,50	73672375,00	80107971,50	85220084,15
الخدمات	148000,00	148000,00	172000,00	172000,00	192000,00	192000,00	200000,00
القيمة المضافة	28502325,00	31367357,00	34404353,25	37751249,75	41303162,40	44942742,45	48137010,85
تكاليف الموظفين	6552000,00	6552000,00	7207200,00	7207200,00	7207200,00	7927920,00	7927920,00
الضرائب والرسوم						1878640,71	2003356,43
إجمالي فائض التشغيل	21950325,00	24815357,50	27197153,25	30544049,75	34136181,74	35136181,74	38205734,43
الرسوم المالية	–	–	1114163,69	891330,95	668498,22	445665,48	222832,74
تكاليف متنوعة	3275841,59	3466841,59	3795540,27	4107768,31	4277693,73	4560202,62	4867680,62
بدل الإهتلاك	5541047,30	5541047,30	5541047,30	5541047,30	5541047,30	5541047,30	5541047,30
النتائج قبل الضرائب	13133436,11	15807468,61	16746401,99	20003903,19	23608723,15	24589266,34	27574173,99
الضرائب	–	–	–				
صافي نتيجة التشغيل	13133436,11	15807468,61	16746401,99	20003903,19	23608723,15	24589266,34	27574173,99
التدفق النقدي = صافي نتيجة التشغيل + الإهتلاك	18674483,41	21348515,91	22287449,28	25544950,48	29149770,45	30130313,64	33115221,29

المصدر: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– وكالة تيارت 504.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تضمنه هذا الفصل يمكن القول أن دراسة الجدوى المالية عبارة عن مرآة عاكسة للمشروع الاستثماري، حاولنا في هذه الدراسة إلقاء نظرة عامة حول الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت 504، وتمكنا من عرض أحد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة والتي تمثلت في مشروع إنشاء محطة وقود، كما أوضحت هذه الدراسة احتياجات المشروع المختلفة وتوفر المبالغ اللازمة لتمويلها، وأظهرت تَوفر المشروع على ضمانات تُجنب البنك مخاطر كثيرة، وأن الدراسة البيئية كانت جيدة والمشروع لايشكل أي ضرر عى البيئة، بالإضافة إلى أن المشروع سيخلق 19 منصب عمل ويساعد على إمتصاص البطالة في المنطقة، أما بالنسبة للاقتصاد المحلي فالمشروع سيؤثر على الاقتصاد من خلال خلق الثروة والمشاركة في الضرائب ومساهمات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، وبعد تطبيق مختلف المعايير تبين أن صافي القيمة الحالية موجب، و مؤشر الربحية أكبر من الواحد، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن المشروع من كل النواحي هو مشروع مجدي ومربح.

خاتمة

تعتبر المشاريع الاستثمارية فرص تجارية تهدف إلى تحقيق الربح من خلال استثمار رأس المال في مشروع محدد، فللمشاريع الاستثمارية أهمية بالغة وكبيرة في تنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، كما تساهم في زيادة الانتاجية وتعزيز الإستدامة المالية.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول أن كل عملية استثمارية يصاحبها حتما درجة معينة من المخاطرة ويجب أيضا أن تحقق درجة معينة من العائد.

بشكل عام تعد المشاريع الاستثمارية خياراً ممتازاً للمستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم المالية على المدى الطويل.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة الجدوى في عالم الأعمال والاستثمار، فهي تساعد في تحليل الجوانب المالية والاقتصادية وتقييم إمكانية نجاح المشروع، فهي تعد همزة وصل بين الفكرة وتجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع.

ويمكن القول من خلال ما استخلصناه من هذه الدراسة أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية تعد أداة لا غنى عنها لأي مستثمر يريد ضمان نجاح مشروعه وتحقيق أهدافه.

وتعتبر هذه كخلاصة للإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

فيما تكمن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في تمويل المشروعات الاستثمارية؟ وكيف يتم تطبيق دراسة الجدوى في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك؟.

1. إختبارات صحة الفرضيات:

ويمكننا إختبار الفرضيات على النحو التالي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** والتي تنص على أن دراسة الجدوى للمشاريع تمر بمجموعة من المراحل التسلسلية والترابطية إذ لايمكن أن تقوم المشاريع بدون دراسة هذه المراحل، نستنتج أن الفرضية صحيحة، لإنه مهما كانت فكرة المشروع فهي تحتاج إلى دراسة دقيقة لتحديد مدى نجاحها أو فشلها.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** والتي تنص على أن العوامل البيئية تمثل أحد أهم المحددات لصلاحية المشروع الاستثماري، نستنتج أن الفرضية صحيحة، لأن الدراسة البيئية تعد من أولى المداخل التي تستخدم في

دراسات الجدوى، لأنها تساعد على فهم طبيعة نشاط المشروع ومدى تأثره من المتغيرات البيئية المحيطة به.

2. نتائج البحث:

- **النتائج النظرية:** تتمثل في:

- دراسات الجدوى الاقتصادية هي مجموعة من الدراسات المترابطة يكمل أحدها الأخر، حيث أن نتائج أي مرحلة هي مدخلات المرحلة التي تليها.
- الإعداد الجيد لدراسات الجدوى يعزز الجهات التي تقيّم المشروعات ويسهل التعامل معها.
- يعد الاستثمار من أهم المواضيع التي تحظى بإهتمام الوحدة الاقتصادية لكونها تختص بتحديد مستقبل الوحدة.
- القرار الاستثماري يعتبر من القرارات الأكثر أهمية للمشروع، لأنه يحتوي على ارتباط مالي لايمكن الرجوع عنه إلاّ بخسارة كبيرة.
- تقييم المشاريع يتطلب التكامل بين مختلف معايير وأساليب التقييم ولايعتمد على طريقة واحدة.
- لابد من توفر المعطيات اللازمة لأصحاب المشاريع لمساعدتهم على إعداد دراسة الجدوى للمشروعات.
- الدراسة المالية التي تقوم بها أي مؤسسة استثمارية تقوم على عدة مراحل.

- **النتائج التطبيقية:** تتمثل في:

- من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن الدراسة المالية تحظى بإهتمام كبير لأنها تعتبر كمستند يثبت ربحية المشروع، ومحفز للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– من أجل اتخاذ قرار التمويل.
- المعايير لاتتناقض فيما بينها مما يسهل على المستثمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري.
- التدفقات النقدية المقدمة كافية لد فع المستحقات النهائية لقرض الاستثمار المطلوب.
- الإكتفاء بمعيار صافي القيمة الحالية وحده لتقييم واختبار جدوى المشاريع، لإتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي.
- تبقى مصداقية دراستنا مرتبطة بمصداقية المعلومات المقدمة لنا من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– وكالة تيارت.

3. الإقتراحات والتوصيات:

- دراسات الجدوى إلزامية لجميع المشاريع بغض النظر عن نوعها أو حجمها.
- يجب على جميع المؤسسات المالية تولي اهتماماً كبيراً لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويرجع ذللك إلى أن أي أخطاء في تنفيذ المشروع قد تؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمر.
- يجب على الدولة تقديم تسهيلات للراغبين في إقامة مشاريع استثمارية تشجيعاً وتحفيزاً لخدمة الاستثمار.
- يجب على كل مستثمر إعداد دارسة جدوى متكاملة قبل القيام بمشروعه.

4. آفاق الدراسة: وفي ختام هذه الدراسة تبين لنا أن بعض الجوانب تستحق المزيد من البحث والإلمام بمواضيعها وهي كالآتي:

- واقع دراسة الجدوى الاقتصادية من منظور الفقه الإسلامي.
- أثر استخدام دراسات الجدوى على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عوائق القيام بدراسة الجدوى المالية داخل مناخ استثماري متقلب.

قائمة المراجع

I. الكتب:

1. أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني،"**مبادئ دراسات الجدوى الإقتصادية**"، جامعة بنها، مصر، 2011.
2. حميد جاسم الجميلي، عبد الحليم محمد جبران،"**الجدوى الإقتصادية وتقييم المشاريع القضايا ومنظومة المعايير المستخدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023.
3. سعد صادق،"**إدارة المشروعات**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
4. سعيد عبد العزيز عثمان،"**دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
5. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام،"**دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات الإستثمارية**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
6. صباح اسطيفان كجة جي،"**دراسات الجدوى الإقتصادية والأساليب الكمية لتقييم المشاريع الصناعية**"، بيت الحكمة، بغداد، 2008.
7. طويطي مصطفى،"**التقييم المالي للمشاريع**"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
8. عادل طه فايد،"**دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والإقتصادي للمشروعات**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر الجديدة، القاهرة، 2011.
9. عبد الله حسين جوهر،"**إدارة المشروعات الإستثمارية إقتصاديا-تمويليا-محاسبيا-إداريا**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011.
10. عبد المطلب عبد الحميد،"**دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2002.
11. فلاح حسن الحسيني،"**إدارة المشروعات المصغرة**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. قاسم ناجي حمندي،"**أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي-الجزء الأول**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

13. كاظم جاسم العيساوي،" **دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات**"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

14. محفوظ جودة، حسين اليحي،"**تحليل وتقييم المشاريع**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، القاهرة، 2008.

15. محمد الجوهري،"**دور الدولة في الرقابة على مشروعات الإستثمار دراسة مقارنة**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

16. محمد صالح الحناوي،"**مذكرات في دراسة جدوى المشروع**"،الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992.

17. مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة،"**دراسة جدوى المشروعات السياحية**"، ألفا للوثائق نشر– إستيراد وتوزيع الكتب، الطبعة الأولى، 2018.

18. مؤيد الفضل، محمود العبيدي،"**إدارة المشاريع منهج كمي**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

19. مؤيد الفضل،"**تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

20. يحي عبد الغني أبو الفتوح،"**أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات**"، قسم المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1999.

II. المجلات والموسوعات:

1. أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغوارة فتيحة،"**دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية**"، العدد السابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009.
2. محمد البشير مركان، **معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد01، الجزائر، مارس 2020.

III. المواقع الإلكترونية:

1. **www.cnepbanque.dz** الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك-

IV. القوانين والتشريعات:

1. القانون رقم: 64–227 المؤرخ في 10 أوت 1974، المتضمن تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، "**الجريدة الرسمية**"، العدد26 الصادر في 25 أوت 1964

قائمة الملاحق

الملحق 01:

الملحق 02:

- Espace de cuve de carburant

Local de Lavage

الملحق 03:

الملحق 04:

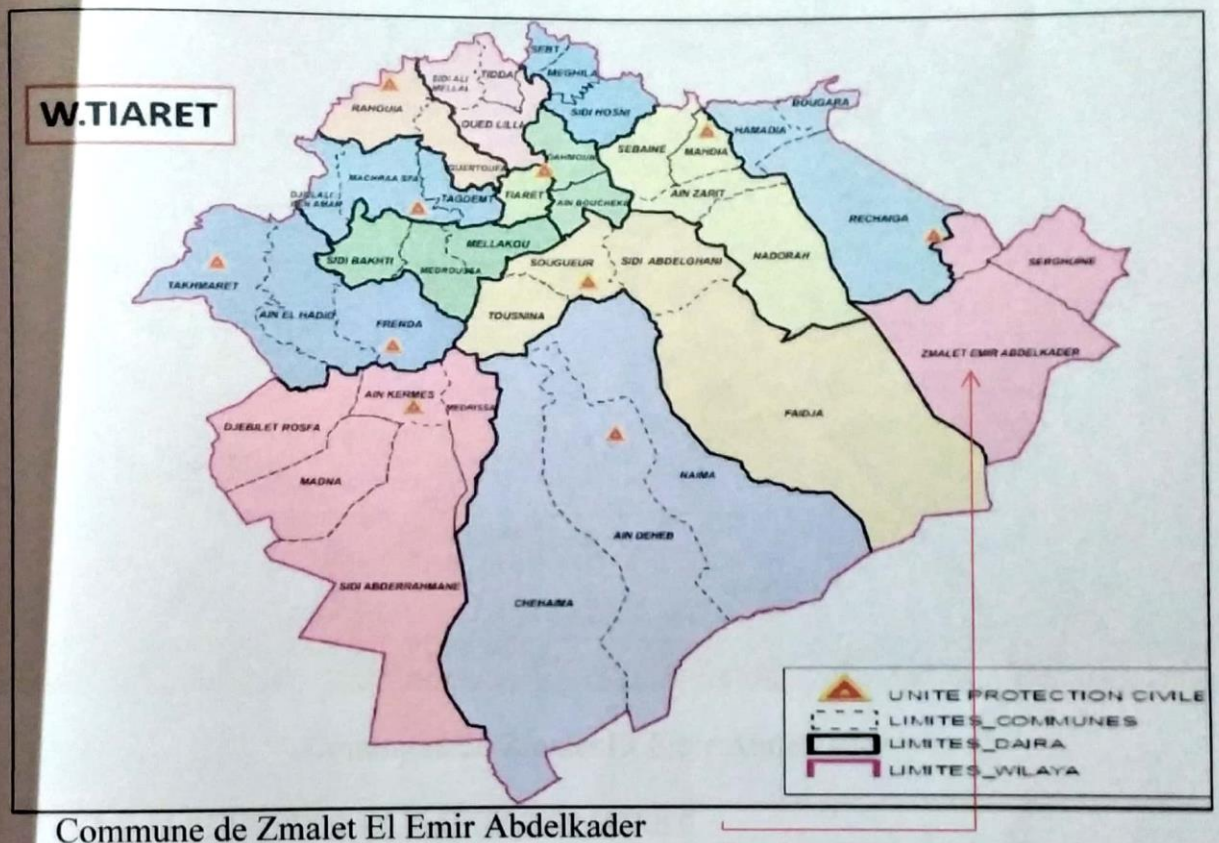

Commune de Zmalet El Emir Abdelkader

Communes limitrophes de Z'malet El Emir Abdelkader

Ksar Chellala , Rechaiga

Faidja

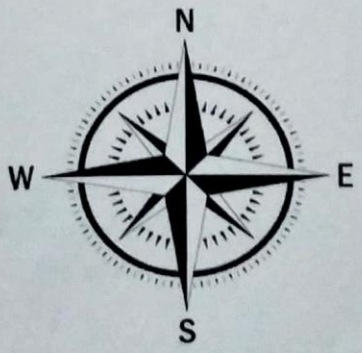

Serguine

El Guedid une commune de la wilaya de Djelfa

الملحق 05:

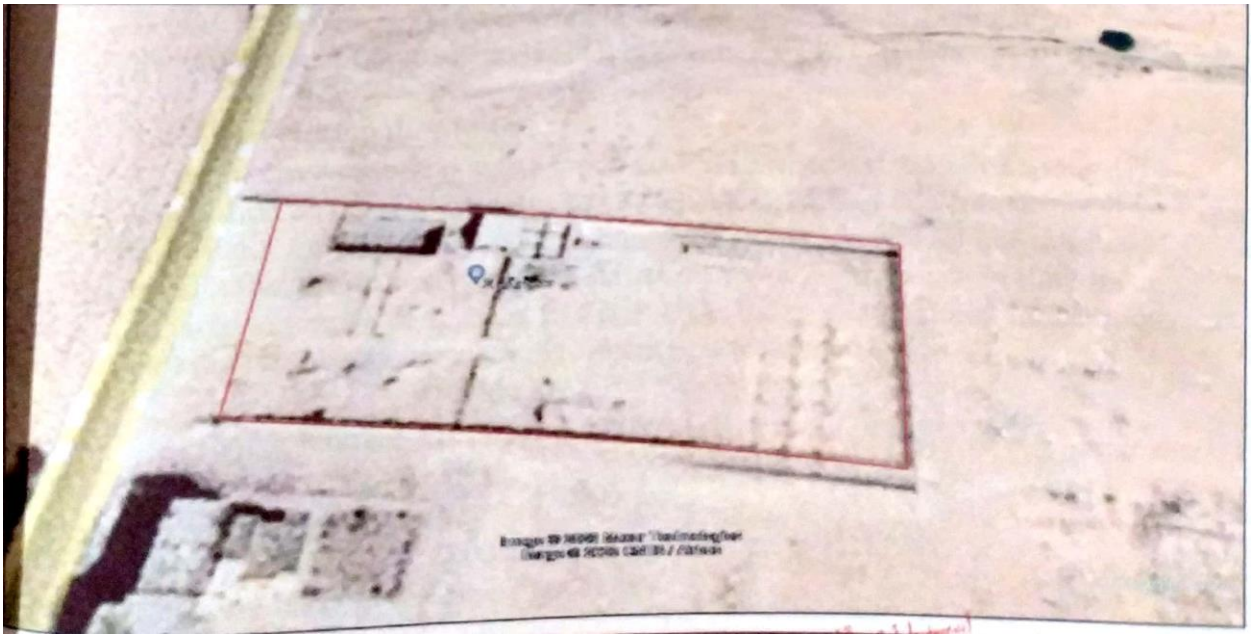

االملحق 06:

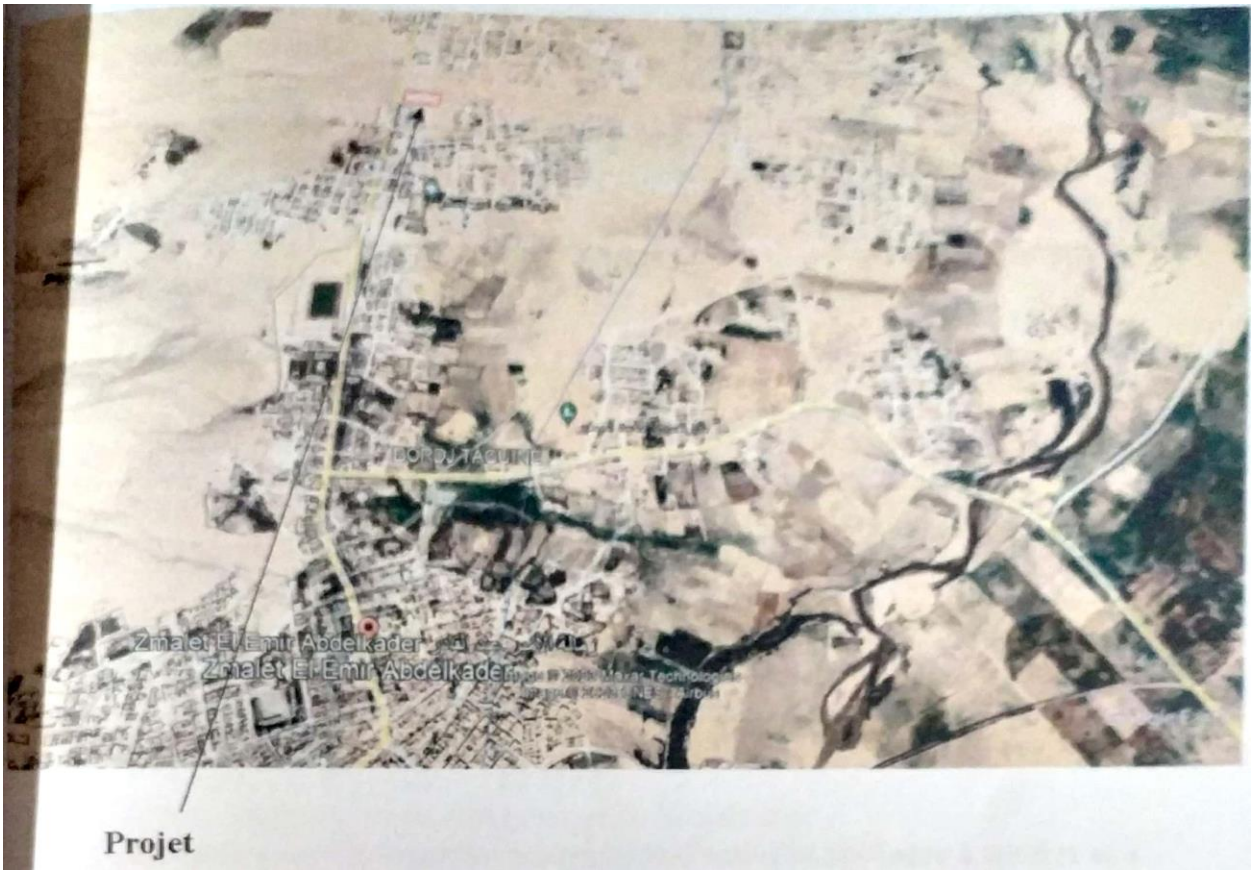

الملحق 07:

CNEP Banque

Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance - Banque
CNEP-Banque SPA au Capital Social de 46 000 000 000 DA
Siège Social : 61, Bd Souidani Boudjemaa – Chéraga- Alger

Autorisation de prélèvement des frais d'études

Je Soussigné (e) :

Né le :

Fils de : et de :

Demeurant à :

Autorisation l'Agence CNEP Banque de Tiaret , à prélever les frais

D'un montant de : DA relatifs au dépôt et a l'étude de mon

Dossier de crédit , et ce débit de mon compte N° :

Ouvert auprès de la même agence.

Je déclare avoir pris connaissance que ces frais ne sont pas remboursables en cas de rejet de ma demande de crédit .

Fait à : Tiaret
Le :

Signature de l'intéressé

Scanned with CamScanner

الملحق 08:

Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance

Autorisation de consultation de la centrale des risques
DES ENTREPRISES ET DES MENAGES « CREMENAGES »

CNEP
BANQUE

IRESA/AGENCE/...AGENCE.....TIARET.....CODE.....504.....

Informations Demandeur du Crédit

Je soussignée (e) M. Mme : .....(nom et prénom / épouse

Présumé : ☐ ou ☐ non (cocher la case approprie Né (e) le / / / (jj /mm/ aaaa)

Lieu de naissance :.....(commune et wilaya)

Nationalité :.....Pays e naissance.....

Fils/Fille de :.....et de :.....

Acte de naissance N° :.....Numéro sécurité social :.....

Adresse :.....

Qualité Professionnelle ; ☐ Salarié ☐ non salarie (cocher la case appropriée)

Profession :.....

Pièce (s) identité (☐ CNI ☐ PC ☐ passeport ☐ carte-séjour (cocher la case appropriée)

: N° .....délivré (e) le / / par :.....

Autres documents : (si la qualité professionnelle est autre que « salarié »

☐ Agrément N° ..... délivré le / / par :.....
☐ NIF N°..... délivré le / / par : .....
☐ N° RC N°.....délivré le / / par :.....

Type crédit Sollicité : Durés Sollicité : (Mois)

Montant du crédit sollicité : . DA

Scanned with CamScanner

الملحق 09:

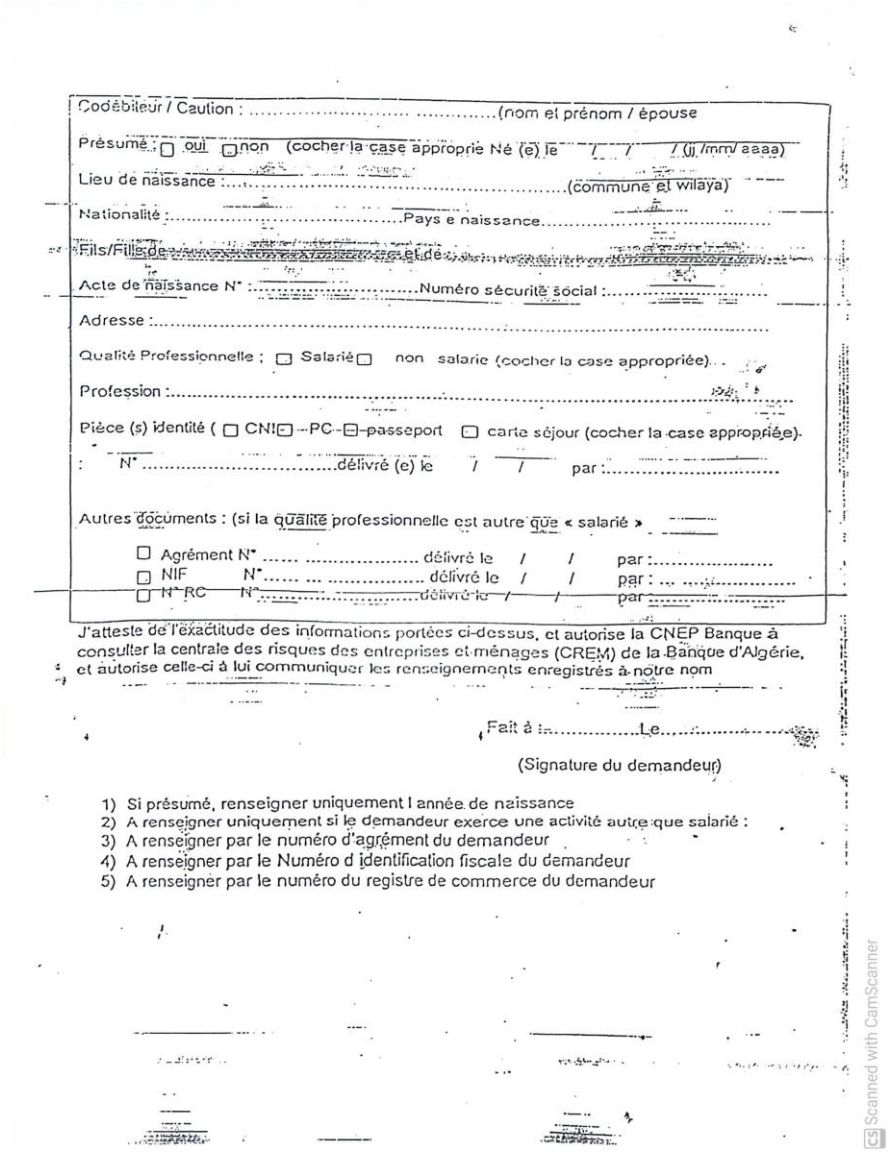

Codébiteur / Caution : .....(nom et prénom / épouse

Présumé : ☐ oui ☐ non (cocher la case appropriée) Né (e) le / / (jj /mm/ aaaa)

Lieu de naissance : .....(commune et wilaya)

Nationalité : .....Pays e naissance.....

Fils/Fille de .....et de .....

Acte de naissance N° : .....Numéro sécurité social : .....

Adresse : .....

Qualité Professionnelle : ☐ Salarié ☐ non salarie (cocher la case appropriée)

Profession : .....

Pièce (s) identité (☐ CNI ☐ PC ☐ passeport ☐ carte séjour (cocher la case appropriée).

: N° .....délivré (e) le / / par : .....

Autres documents : (si la qualité professionnelle est autre que « salarié »

☐ Agrément N° ..... délivré le / / par : .....
☐ NIF N° ..... délivré le / / par : .....
☐ N° RC N° ..... délivré le / / par : .....

J'atteste de l'exactitude des informations portées ci-dessus, et autorise la CNEP Banque à consulter la centrale des risques des entreprises et ménages (CREM) de la Banque d'Algérie, et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements enregistrés à notre nom

Fait à : .....Le.....

(Signature du demandeur)

1) Si présumé, renseigner uniquement l année de naissance
2) A renseigner uniquement si le demandeur exerce une activité autre que salarié :
3) A renseigner par le numéro d'agrément du demandeur
4) A renseigner par le Numéro d identification fiscale du demandeur
5) A renseigner par le numéro du registre de commerce du demandeur

Scanned with CamScanner

الملحق 10:

الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ـ بنك
Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque

DEMANDE DE CREDIT

IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

Nom : ..... Prénom : ..... Nom de jeune fille : ..... sexe : F ☐ M ☐
Né (e) le ..... /..... / ..... à ..... Wilaya .....
Fils / fille de .....Et de.....
Situation familiale : Célibataire ☐ Marié (e) ☐ Veuf (ve) ☐
Adresse du domicile .....
Tél fixe : ..... Tél mobile : ..... E-mail :.....
Pièce d'identité : CNI ☐ PC ☐ N° : ..... Délivré (e) le : ..... /..... / ..... Wilaya .....
Numéro d'identification national ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐
Titulaire d'un : CEL ☐ CEP ☐ C.RASMALI ☐ CPT ☐ N° : ..... Code agence : ..... Réseau : .....
Compte chèque CNEP-Banque N° : .....

SALARIES

Profession : ..... N° Sécurité Sociale : .....
Employeur : Secteur public ☐ Secteur privé ☐ : Date de recrutement : ..... poste occupé : .....
Adresse de l'employeur : .....
Commune : .....Daïra : ..... Wilaya : .....

PROFESSIONS LIBERALES/COMMERCANTS

Nom de l'entreprise ou du Commerce : ..... Secteur d'activités : .....
Adresse : ..... Wilaya : .....
N° Registre de commerce : ..... Délivré le : ..... /..... / ..... Wilaya .....
N° d'agrément : ..... Délivré le : ..... /..... / ..... Wilaya : .....
N° d'identification fiscale : ..... N° d'identification statistique : .....

REVENUS

Revenu mensuel net du postulant : ..... DA Revenu mensuel net du conjoint : ..... DA
Revenu mensuel net des enfants : ..... DA Nombre d'enfants à charge : .....
Autre revenus : Pension ☐ Retraite ☐ Revenu mensuel locatif ☐ Montant : .....DA

CREDIT SOLLICITE

Type de crédit : ..... Nom de la Promotion immobilière : .....
Adresse du bien, objet du crédit : .....
.....
Montant du crédit sollicité (en chiffres) : ..... DA – Durée du crédit sollicité : ..... Ans
Valeur du bien/Montant devis (construction/aménagement /extension) : ..... DA

CREDIT EN COURS à la CNEP-Banque

CNEP-Banque	Nature du crédit	Agence domiciliataire	Montant échéance/mois	Remboursement à jour	
Crédit 1				OUI ☐	NON ☐
Crédit 2				OUI ☐	NON ☐

CREDITS EN COURS Autres Banques

Autres Banques	Nature du crédit	Agence domiciliataire	Montant échéance/mois	Remboursement à jour	
Crédit 1				OUI ☐	NON ☐
Crédit 2				OUI ☐	NON ☐

J'autorise la CNEP-Banque à consulter la centrale des risques Entreprises et Ménages (CREM) de la Banque d'Algérie.
J'atteste l'exactitude des informations portées ci-dessus et m'engage à fournir à la CNEP-Banque tous les renseignements, justificatifs complémentaires et autres informations nécessaires qu'elle juge utiles de me demander et l'autorise de procéder à leur vérification.

Fait à .....le ..... /..... / 20..... Signature

Scanned with CamScanner

ملخص

تحتل المشاريع الاستثمارية موقعا مهماً من حيث التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهداف الدولة والأهداف الاجتماعية، التي تعتمد على دراسات الجدوى لإتخاذ القرار الاستثماري، وعلى هذا الأساس فإن دراسة الجدوى تعتبر دراسة تحليلية تهدف إلى تقييم المشاريع المطروحة بطريقة جيدة تتمثل في جملة من المعايير المالية التي تسهل عملية إحاطة المشروع من جميع جوانبه و أبرزها الجانب المالي، وتأتي الدراسة المالية بعد كل من الدراسات البيئية، التسويقية، الفنية إذ تساعد على النظر في إمكانية نجاح المشروع أو فشله وبالتالي إرشاد المستثمر إلى إلغائه قبل الخوض فيه وتكبد الخسائر.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية، دراسة الجدوى، الاستثمار، القرارات الاستثمارية، معايير التقييم المالي.

Abstract

Investment projects occupy an important position in terms of economic development that seeks to achieve the state's goals and the social goals, which depend on feasibility studies to make the investment decision. On this basis, the feasibility study is considered to be an analytical study that aims to evaluate the proposed projects in a good way, represented by a set of financial standards. Which facilitates the process of briefing the project in all its aspects, most notably the financial aspect. The financial study comes after all of the environmental, marketing, and technical studies, as it helps to consider the possibility of the project's success or failure and thus guide the investor to cancel it before delving into it and incurring losses.

Keywords: Investment projects ,feasibility studies, investment, investment decisions, financial evaluation criteria.